مركز نورس للترجمة يقدم

فهم التدخل الروسي في سوريا

تقرير تحليلي أعدّه

صموئيل شارب وإيلينا تريجر وإدوارد جيست

ونشره مركز الأبحاث الأمريكي RAND

ترجمه لمركز نورس: أحمد علي – آ رفيدة

نتائج التقرير الرئيسية:

■ هناك قرار بالتدخل في سوريا في عام 2015 ناتج عن تظافرٍ استثنائي بين الدوافع السياسية وعوامل التمكين (التيسير) العسكرية.

■ هناك ثلاثة عوامل سياسية تظهر كمحركات رئيسية للقرار: الاعتقاد بأن النتيجة العسكرية السلبية (الهزيمة العسكرية) – انهيار نظام الأسد – كانت وشيكة وأنه يمكن منعها من خلال التدخل؛ والاعتقاد بأن هذه النتيجة كانت ستترتب عليها آثار أمنية خطيرة؛ ووجهة النظر القائلة بأن الوسائل البديلة (مثل الدبلوماسية) أثبتت عدم جدواها.

■ هناك عدة عوامل تمكين (تيسير) خاصة بقضية سوريا تشكل شروطاً مسبقة ضرورية للتدخل: الوصول الجوي إلى المسرح، والإذن باستخدام الموانئ والقواعد الجوية، ووجود حلفاء على الأرض.

■ إن التدخلات التي لا تتضمن استخدام الجيش كما شاهدناه في سوريا في عام 2015 على نحوٍ مباشر وعلني، ولكن تتضمن أكثر من مجرد أنشطةٍ دبلوماسية، تتطلب أن يكون النزاع المعني مصدر تهديد عالٍ (كما هو الحال في أفغانستان)، أو الأمل بفوائد جيوسياسية كبيرة (كما هي الحال في ليبيا)، أو إظهار مستويات متوسطة من الاثنين (كما هي الحال في سوريا قبل عام 2015). والحقيقة أن **الافتقار إلى التهديد المباشر والعائد الجغرافي السياسي الأدنى** يفسر لنا لماذا كانت مشاركة روسيا في اليمن مقتصرة حتى الآن على الدبلوماسية.

■ من غير المرجح أن تتدخل روسيا على نطاق مماثل للعمل الذي تم في سوريا عام 2015 في أي من البلدان الثلاثة الأخرى التي تم فحصها في هذا التقرير، وهي ليبيا واليمن وأفغانستان. إن الدوافع إلى مثل هذا العمل غائبة في الوقت الحالي.

■ مع ذلك، إذا ظهرت نفس الدوافع التي كانت موجودة في سوريا – على سبيل المثال، تقدم تنظيم الدولة في شمال أفغانستان – فمن المرجح أن تزيد روسيا من تدخلها.

فاجأ التّدخل العسكري الروسي في الحرب الأهلية في سوريا، والذي بدأ في سبتمبر/أيلول 2015، حتى أقرب المراقبين للسياسة الخارجية والأمنية في موسكو. وكانت وجهة النظر التي حظيت بإجماع قديم بين مراقبي روسيا هي أن المؤسسة العسكرية لن تُدعّى إلى المشاركة في مهام حملات خارج حدود ما يسمى بالخارج القريب، وهي الجيرة الروسية المباشرة في أوراسيا مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي. وفي سوريا، كان الرهان الروسي على نظام بشار الأسد كبيراً بوضوح، ولكن فكرة أن الكرملين قد يجازف بقواته لإنقاذ النظام بدت بعيدة المنال، إلا أن هذا ما حدث على وجه التحديد.

وفي ضوء هذا الإغفال التحليلي، فإنه من المهم أن نسأل أنفسنا كيف يمكن لروسيا أن تفاجئ الولايات المتحدة مرة أخرى من خلال المشاركة في حملة تدخل خارج أوراسيا في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفييتي. والواقع أن النجاح النسبي الذي حققته العملية الروسية في سوريا يجعل الإجابة على هذا السؤال أكثر إلحاحاً لأن هذا النجاح من شأنه أن يجعل التدخلات في المستقبل أكثر ترجيحاً.

يتناول هذا التقرير أسئلة عن أين يمكن أن تتدخل روسيا مرةً أخرى خارج أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفييتي، وتحت أي ظروفٍ، وذلك من خلال تحليل العوامل التي تحرك عملية اتخاذ القرار في موسكو حول التدخل. ونحن نعالج هذه الأسئلة في جزأين إثنين.

أولاً، نبدأ بدراسة عن كثب قرار روسيا للتدخل في سبتمبر 2015. وبإبراز العوامل السياسية والعسكرية الرئيسية التي عجلت التدخل في حالة سوريا، نستطيع أن نفهم بشكل أفضل ما الذي قد يدفع القرارات المستقبلية إلى تصعيد تدخلات روسيا على مثل النطاق الذي لوحظ في سوريا. كما أنها توفر لنا أساسا لمقارنة حالة سوريا، وفي سياق آخر، تدخلات روسيا الأضيق نطاقاً في السنوات الأخيرة.

وثانيا، اكتساب نظرةٍ معمقةٍ من هذه الحالات الأخيرة في مقاربة موسكو لأعمالها على نطاقٍ أضيق. ويمكننا أيضاً أن نستخلص نتائج عن المتغيرات التي تزيد من حجم التّدخل الروسي.

المنهجية

لقد تعاملنا مع التحدي المتمثل في فهم التدخلات الروسية من خلال النظر عن كثب في عملية اتخاذ القرارات للزعماء الروس وتحليل العوامل التي أدت إلى اتخاذ القرار. لا يمكن تفسير أي من هذه الإجراءات بشكل محض بالإشارة إلى العوامل الهيكلية في النظام الدولي والقيود والحوافز التي يخلقونها. وفقًا لتقليد منحة روبرت جيرفيس، سعينا إلى توثيق تصورات صانعي القرار الروس، وتحديداً فيما يخصّ المصالح القومية لبلدهم، على افتراض أن القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسة الخارجية يصدرها القادة عمومًا وفقاً لتصوراتهم. في حين أن العوامل الأخرى، مثل السياسة البيروقراطية أو المصالح الفئوية يمكن أن يكون لها دور في هذه النتائج، ويكمن تركيزنا على العوامل التي أثرت في صنع قرار القيادة، الذي يميل إلى أن يكون حاسما في مسائل الحرب والسلام.

إن الحالات التي درسناها بالإضافة إلى سوريا بعد عام 2015، جميعها نزاعات أهلية وقعت خارج أوراسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، والتي كان لروسيا قدر من المشاركة فيها: ليبيا وأفغانستان واليمن وسوريا نفسها في الفترة التي سبقت تدخل 2015. لقد استبعدنا النزاعات داخل المناطق المحيطة بروسيا لأن ظروف تدخل موسكو هناك فريدة من نوعها إلى حد كبير والتحديات المصاحبة لها تختلف اختلافاً كبيراً. تمعنّا في تدخل روسيا في صراعات أهلية أخرى حتى يكون لنا أساس لتيسير مقارنة منهجية بين تدخل روسيا في سوريا وسلوكها في صراعات أهلية أخرى، فنحن نحدد ثلاث فئات (أو درجات) من التدخلات والغرض من هذه الفئات هو وصف مدى ونطاق تورط الدولة في النزاع الأهلي لدولة ما في الخارج؛ ونحن لا نقترح في هذه الفئات بأن قادة روسيا تتصور تصرفاتها ضمن هذه الفئات.

1. **التدخل ضيق النطاق**: يشير إلى حالات التدخل الدبلوماسي فقط، والتي هي "غير قسرية، وغير عنيفة، وغير ملزمة في نهاية المطاف"، وقد تشمل الوساطة بين الأطراف، وعروض التوسط غير المقبولة، أو عقد منتديات دولية، أو استدعاء سفيرٍ ما.

2. **<u>تدخل متوسط النطاق</u>**: يشير إلى "الأنشطة العسكرية و / أو الاقتصادية المخالفة للاتفاقيات" – أي الإجراءات التي تتجاوز "المسار الطبيعي للنفوذ الدولي"، "في الشؤون الداخلية لبلد أجنبي" والتي تؤثر على توازن القوى بين الأطراف. تشمل الأنشطة هنا الإمدادات والمخابرات والمساعدات وعمليات النشر الصغيرة أو السرية للقوات بقدرات على تقديم الدعم والاستشارات. وتُعتبر هذه الأعمال "خرقًا للاتفاقيات" عندما تختلف عن الممارسات المعمول بها. فعلى سبيل المثال، أمدت روسيا مساعدات عسكرية متزايدة للأسد في السنوات التي سبقت التدخل المباشر، حيث أمدت موسكو بكمياتٍ من المعدات أكبر بكثير مما كان عليه في الماضي وبدفعاتٍ أكثر. ويشمل التدخل متوسط النطاق الأنشطة الاقتصادية من منح أو سحب للمساعدات أو فرض عقوبات أو حظر. وأيضا يشمل التدخل على نطاق متوسط التدخل الدبلوماسي.
3. **<u>التدخل الواسع النطاق</u>**: يشير إلى الحالات التي يكون فيها جيش اللاعب الدولي الخارجي (بالإضافة إلى هذه الأنشطة السابقة) يشارك بشكلٍ علني ومباشر في القتال ضمن النزاع الأهلي. لا يشير المصطلح واسع النطاق إلى حجم البصمة العسكرية للدولة المتداخلة، ولكنه يشير ببساطة إلى إدخال القوة العسكرية بشكل علني. ومن ثمّ، فإن التدخل الروسي في سوريا الذي بدأ في 30 سبتمبر 2015، يُعتبر واسع النطاق.

ونشير إلى كل من التدخلات الضيقة والمتوسطة بأنها تدخلاتٌ صغيرة، عند مقارنتها بالتدخلات على نطاق واسع.

وتشمل الأدلة المستخدمة في هذا التقرير الصحفَ والكتب وتقييمات المراكز الفكرية ومقالات صحفية نشرات صحفية رسمية ومقابلات منشورة وخطابات ومصادر مفتوحة أخرى صادرة باللغتين الإنكليزية والروسية. وكما أجرى المؤلف الرئيسي أيضًا أكثر من اثنتي عشرة مقابلة مع أعضاء مجتمع السياسة الخارجية في موسكو شهري مارس وأبريل عام 2018. وشملت المقابلة موضوعات خبراء

الشرق الأوسط ومسؤولين سابقين ومستشارين حكوميين. وكانت هذه المقابلات على أساس عدم ذكر الإسناد، لذلك لم يتم تقديم أسماء الأشخاص هنا.

في حين أن عملية صنع القرار في روسيا تتسم بالغموض إلى حد ما، فإن النقاش العام والمناظرات النابِضَين داخل المؤسسة الأوسع للسياسة الخارجية كان بمثابة انعكاس دقيق للتفكير داخل الكرملين في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي. ومع ذلك، يجب اعتبار استنتاجاتنا مؤقتة إلى حد ما، لأننا لا يمكن إجراء مقابلات مع صانعي القرار الرئيسيين أنفسهم أو التدقيق في وثائق الحكومة الروسية الداخلية.

يتناول القسم التالي من هذا التقرير قرار روسيا بالبدء في تدخلها الواسع النطاق في سوريا في سبتمبر 2015. ونحن نقوم بتحليل الدوافع السياسية الرئيسية لهذا القرار والعوامل العسكرية الداعمة التي مكّنته. يبحث القسم الثالث في التدخلات الأربعة الصغيرة. وكما نصف بإيجاز الإجراءات الروسية في هذه الحالات، ثم نحدد العوامل الرئيسية في عملية صنع القرار.

العوامل الرئيسية في عملية صنع القرار وراء تلك الإجراءات. وأما القسم الرابع فيعتمد على دراسة هذه الحالات لاستخلاص ملاحظات عامة حول دوافع تدخلات روسيا. ثم يقترح القسم الختامي بعض الآثار المترتبة على هذا التحليل بالنسبة لسياسة القوات الجوية الأمريكية (USAF) والسياسة الأمريكية على نطاق أوسع.

لماذا تدخلت روسيا في سوريا؟

ويسعى هذا القسم إلى شرح الأسباب التي دفعت روسيا إلى اتخاذ قرار نشر قدرات قوات التدخل الأرضية–الجوية المشتركة في سوريا في سبتمبر 2015. نبدأ بالعوامل الأساسية التي عجلت على الفور القرار. كانت هذه هي الدوافع المركزية للتدخل في هذه الحالة. نقوم بعد ذلك بتحليل العديد من العوامل الثانوية التي لعبت دورًا ولكن لم يكن من الممكن التعجيل بالتدخل إذا كانت العوامل الأولية

غائبة. بالإضافة إلى هاتين المجموعتين من الدوافع السياسية، كان هناك العديد من العوامل العسكرية التي جعلت العملية في سوريا ممكنة. ولم تكن هذه العوامل هي الدافع وراء القرار بل كانت مفتاحًا – وفي بعض الحالات عوامل ضرورية – لتمكين لهذا القرار.

العوامل الأولية (الأساسية)

مأزق الأسد:

يُشكل توقيت قرار روسيا بالتدخل أهمية مركزية لفهم عملية اتخاذ القرار في موسكو. ويعود دعم روسيا لنظام الأسد في الحرب الأهلية السورية إلى بداية الصراع في عام 2011، لكن قرار التدخل بالاستخدام العلني للقوة العسكرية غالباً ما لم يُتخذ حتى ربيع عام 2015. وفي أيار / مايو 2015، استولى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام على مدينة تدمر السورية في نفس الوقت الذي شن فيه ائتلاف فضفاض، جمعته جبهة النصرة، شن هجومًا على النظام في شمال غرب سوريا.

في حين كانت قوات الأسد قد تعافت سابقًا من الانتكاسات في المعارك، رأت موسكو أن هذه التطورات تنذر بالهزيمة الحاسمة للنظام والقوات المتحالفة معها. لقد أكدت المقابلات باستمرار على أن القيادة الروسية اعتقدت بأن النظام كان سيسقط – أو على الأقل ستنحصر سيطرته على قطعة صغيرة من الأرض – في شهور (إن لم يكن أسابيع) لو لم تتدخل روسيا. وكما قال فاليري جيراسيموف رئيس هيئة الأركان العامة الروسية:

لو لم نتدخل في سوريا، فما الذي كان سيحدث؟ انظر، في عام 2015 بقي أكثر من 10 في المائة من الأراضي تحت سيطرة الحكومة. بعد شهر أو شهرين، بحلول نهاية عام 2015، كانت سوريا سترزح تحت حكم تنظيم الدولة تمامًا.

حتى الذين تمت مقابلتهم والذين عارضوا هذا التحليل للوضع على الأرض وافقوا على أن القيادة الروسية اعتقدت أن هذا الأمر صحيح. كان تجنب هذه النتيجة العسكرية السلبية (الهزيمة) الوشيكة محركًا رئيسيًا لقرار روسيا بالتدخل.

لم يكن التدخل العسكري واسع النطاق جزءًا من خطة روسيا الأصلية للنزاع السوري. على العكس من ذلك، أكدت روسيا باستمرار على الحاجة إلى حل سياسي وسعت إلى تجنب أي عمل عسكري مباشر. فقط عندما بدت هزيمة الأسد وشيكة، قرر كبار المسؤولين في موسكو اتخاذ إجراء. وخلصوا إلى أن انهيار النظام في سوريا يستتبعه عواقب وخيمة لا رجعة فيها بالنسبة لروسيا. على وجه الخصوص، كان من المفهوم أن سقوط الأسد يعني انتصارًا لقوى الإرهاب العابرة للحدود (وبالتالي تهديد إرهابي متزايد لروسيا) وإضفاء الشرعية على عملية تغيير النظام المدعومة من الغرب، والذي يمثل أيضًا تهديدًا للأمن القومي لروسيا.

الآثار المترتبة على انهيار النظام: التهديد الإرهابي

من وجهة نظر الكرملين، فإن هزيمة الأسد كان لها عواقب وخيمة على الاستقرار الإقليمي والعالمي. رأى الكرملين أن الصراع السوري هو معركة بين قوى متطرفة دينية متباينة ودولة علمانية، ونشوب صراعات مثل صراع روسيا مع الانفصالية الشيشانية وحرب الاتحاد السوفيتي ضد المجاهدين في أفغانستان.

نظر الكرملين إلى التطورات في سوريا على أنها مشابهةٌ للإطاحة المدعومة بنظام معمر القذافي في ليبيا بدعم الجيوش الغربية وما تلتها من فوضى سمحت لتنظيم الدولة الإسلامية بالازدهار هناك.

وقرن الكرملين هزيمة الأسد باستيلاء المتطرفين السنة على سوريا، وهو ما يمثل تهديدًا لا يمكن احتواؤه داخل حدود سوريا. وكما صرح جيراسيموف:

كانت تنظيم الدولة لتزداد زخماً وتنتشر إلى البلدان المجاورة. ومن ثمّ سنواجه هذه القوة على أرضنا. وسيعملون في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى وفولغا في روسيا.

ورغم أن جيراسيموف يبدو أنه يبالغ في تقدير قضيته، فإنه يبدو من الواضح أن موسكو ترى صلة مباشرة بين مكاسب المتطرفين في سوريا وخطر الإرهاب الداخلي. روسيا هي موطن لأكبر عدد من السكان المسلمين المحليين في أوروبا، ويُقدر عددهم بحوالي 16 مليون (حوالي 11-12 في المائة من سكان البلاد)، والحدود تقطنها أغلبية مسلمة في القوقاز وآسيا الوسطى. خاضت روسيا حربين لإخماد تمرد إسلامي في الشيشان وواجهت هجمات إرهابية مروعة، بما في ذلك في موسكو. لطالما كان للمتطرفين في روسيا صلات بالشرق الأوسط، بما في ذلك مع الجماعات السلفية والوهابية. فقد تلقى المتمردون الشيشانيون دعما مباشرا من كيانات في الخليج العربي.

أدى ظهور تنظيم الدولة في سوريا والعراق إلى تضخيم تصورات روسيا حول التهديد. كان هدف تنظيم الدولة المعلن لإقامة الخلافة تحديداً هو الرؤية الدينية المتطرفة التي لقيت صدىً واسعاً عند بعض أوساط المسلمين المحبطين في روسيا وفي الدول المجاورة. وانضم آلاف المقاتلين الناطقين بالروسية، من كل من روسيا نفسها وآسيا الوسطى والقوقاز، إلى صفوف تنظيم الدولة وغيرها من الجماعات الجهادية.

على الرغم من أن هناك تقارير تفيد بأن روسيا سمحت ضمنيًا للكثيرين منهم بالمغادرة إلى سوريا، فإن احتمال انتصارهم وإلهامهم للمسلمين في روسيا - أو عودتهم – رفع من شعور روسيا بالمخاطر من النزاع السوري. بالإضافة إلى ذلك، خشي البعض من أن ساحة المعركة السورية ستدمج الجهاديين الروس المعزولين سابقًا في شبكات جهادية دولية أوسع، وتربطهم بجهاديين من زوايا أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق وما وراء ذلك ممن يشاركونهم تظلمات معادية لروسيا. وهكذا، أشار الرئيس فلاديمير بوتين إلى الحاجة إلى *"أخذ المبادرة ومحاربة وتدمير الإرهابيين في الأراضي التي استولوا عليها بالفعل بدلاً من انتظار وصولهم إلى أرضنا"*.

ظهر تنظيم الدولة والتهديد الإرهابي لروسيا بشكل بارز في تفسيرات موسكو العامة للتدخل. وعبّر المراقبون الغربيون عن شكوكهم في صدق هذا الدافع، في ضوء استهداف روسيا اللاحق لجماعات المعارضة المعتدلة.

كانت خطة بوتين – كما اقترح البعض – تتمثل في خلق خيار ثنائي إما الأسد أو المتطرفين مثل تنظيم الدولة. قال آخرون إن قتال تنظيم الدولة كان مجرد تغطيةٍ مريحةٍ لدعم روسيا للنظام. على النقيض من ذلك، يجادل العديد من المحللين الروس بأن الاختيار الأولي لأهداف حملة القصف تتفق مع الهدف المعلن لمكافحة الإرهاب. ويزعمون أنه لا يوجد ما يسمى بالمعارضة "المعتدلة"، حيث يزعمون وجود صلات وثيقة بين الجماعات المدعومة من الغرب وبين جبهة النصرة.

وعلى نطاق أوسع، أكدت موسكو أن استعادة الدولة السورية كانت الاستراتيجية الوحيدة القابلة للاستمرار على المدى الطويل لمكافحة الإرهاب. كما قال بوتين: *"نحن لا ندافع عن الرئيس الأسد بقدر ما ندافع عن الدولة السورية. فنحن لا نريد أن تشابه سوريا وضع ليبيا أو الصومال أو أفغانستان"* . وقد صرح أيضا: *"بمجرد تدمير الدولة (السورية)، من سيقوم بملء الفراغ الناتج عن ذلك؟ الإرهابيون."* ووفقاً لهذا المنطق، كان من الثابت مع هدف مكافحة الإرهاب أن تركّز روسيا هجماتها على عناصر من المعارضة التي كانت تمثل التهديد الأعظم لحكومة الأسد. بما أن الحفاظ على النظام (ما يسميه بوتين "الدولة السورية") كان شرطا مسبقا ضروريا لأي استراتيجية فعالة لمكافحة الإرهاب، فإن مهاجمة تلك الجماعات التي كانت تهدد بقاء النظام كانت ذات أولوية عاجلة. ولذلك فإن التركيز الأولي للقصف على المعارضة من خارج تنظيم الدولة الإسلامية لا يتعارض بالضرورة مع الفكرة القائلة بأن موسكو تخشى حقا التهديد الإرهابي الناجم عن انهيار نظام الأسد.

اعتبار اسقاط النظام كتهديد لأرض روسيا

كان للإطاحة بالأسد على أيدي تحالف متمرد تدعمه الولايات المتحدة وحلفاؤها عواقب بالنسبة لموسكو بعيداً عن التهديد الإرهابي: فهذا من شأنه أن يضفي المزيد من الشرعية على ممارسة تغيير النظام، والذي يظنه الكرملين على أنه يُشكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي الروسي. وقد رأى المسئولون الرّوس الوضع في سوريا كآخر حلقة من المجهودات الغربيّة القديمة لتقويض وربما الإطاحة بالأنظمة التي لا تنفذ إملاءاتها، بعد الإطاحة بالقذافي في ليبيا بدعم من منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والغزو الأمريكيّ للعراق للإطاحة بصدام حسين، وطرد طالبان في أفغانستان، وقصف الناتو لصربيا. **كما رأى الكرملين أيضاً "الثورات الملونة" في العديد من الجمهوريات السوفييتية السابقة والربيع العربي باعتبارها أدوات للسياسة الأميركية لتحقيق نفس الهدف من دون استخدام القوة العسكرية.**

ولقد رأت روسيا أن هذا النمط من التدخلات الغربية يشكل تهديداً كبيراً لأمنها القومي. وطبقاً لبوتين فإن تغيير الأنظمة المدعومة من الغرب كان مصدراً لعدم الاستقرار في النظام الدولي إلى حد كبير:

> *فالإملاءات الأحادية وإجبار المرء على وضع إطار سياسي خاص به [على دول أخرى] ينتج على نحو معاكس تماماً [للنتيجة المقصودة]: فبدلاً من تسوية الصراع، يحدث التصعيد؛ وبدلاً من الدول المستقلة المستقرة، امتدت الفوضى العارمة.*

وكما علق قائلاً: *"إن هؤلاء الذين يريدون الإطاحة بالأنظمة غير المرغوب فيها مسؤولون عن تحويل بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى منطقة من الفوضى والفوضى التي تنبع منها التهديدات الموجهة إلى العالم بأسره الآن"*. ويبدو الكرملين مقتنعاً بأن الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، سوف يستخدم تكتيكات مماثلة لتقويض ـ إن لم يكن الإطاحة ـ الحكومة الروسية، أو حلفائها المستبدين في جوارها، أو الأمرين معا. وعلى هذا فقد أعطت موسكو الأولوية لصد محاولة تغيير النظام في سوريا

باعتبار هذا الامر دفاعاً أمامياً عن نظامها. فروسيا ترغب في منع نجاح التكتيك الذي قد يستخدم ضدها في نهاية المطاف.

فقد بلغ انشغال روسيا بوقف الجهود الغربية المتصورة الرامية إلى الإطاحة بالأنظمة غير الصديقة (للغرب) ذروته بعد تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا وما تلاه من مقتل للقذافي في ليبيا في أكتوبر 2011. ففي مارس/آذار 2011، اختارت روسيا عدم استخدام حق النقض ضد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1973، والذي سمح باتخاذ "كل التدابير الضرورية.. ولحماية المدنيين والمناطق المأهولة بالسكان المدنيين المهددة بالهجوم. وغضب كثيرون في موسكو حين استُخدِم القرار لتبرير قصف حلف شمال الأطلسي لقوات القذافي، على نحو ساخر، وتوفير الدعم الحاسم للمتمردين للإطاحة بحكومته.

وقد أقنع ذلك الحدث موسكو بأن التدخل الإنساني كان ببساطة غطاءً مفصلاً لتغيير النظام وحالت إلى حد كبير دون أن تسمح قرارات مجلس الأمن المستقبلية المتعلقة بسوريا باتخاذ إجراء دولي لوقف الحرب. وقد استخدمت روسيا مع الصين حق النقض ضد ثلاث قرارات خاصة كان من شأنها أن تسمح باتخاذ إجراءات ضد الحكومة السورية.

وبغض النظر عما سماه بوتين بسيناريو ليبيا . بمعنى الإطاحة بحكومة الرئيس الحالي بدعم الغرب للثوار فإن سوريا كانت هدفاً مركزياً لروسيا منذ البداية. وكما قال ممثل روسيا في الأمم المتحدة في وقت لاحق:

"لو تمت الموافقة على [قرارات مجلس الأمن]، لكانت ستؤدي إما إلى فرض عقوبات على دمشق أو إلى تدخل عسكري أشبه ما يكون بالنموذج الليبي. ولهذا السبب اتخذنا موقفاً صارماً للغاية بشأن هذه القرارات واستخدمنا حق النقض (الفيتو) في ثلاث مناسبات".

لكن استخدام حق النقض (الفيتو) لم يكن كافياً لحماية دمشق من المتمردين، الذين اعتبرتهم موسكو عملاء للولايات المتحدة وحلفائها الإقليميين.

وبمجرد أن بدا الأمر وكأنه مسألة وقت فقط إلى أن ينهار نظام الأسد، أصبح التدخل حتمياً في الصراع الروسي العالمي ضد تغيير النظام. وكان الشعور، وفقاً لدبلوماسي روسي سابق، هو أن "السيل قد بلغ الزبى ".

استنفاد الوسائل الأخرى

ومن بين العوامل الرئيسية الأخرى التي دفعت القرار الروسي بالتدخل عام 2015 هي عدم جدوى الحل الدبلوماسي وفقاً للشروط التي قد تقبلها موسكو. وكانت جهود السلام التي قادتها الأمم المتحدة قد توقفت في الأساس بعد اختتام مؤتمر جنيف الثاني حول سوريا في طريق مسدود، وهو المؤتمر الدولي للسلام الذي انعقد في فبراير/شباط 2014. حتى بعد انهيار المحادثات، كانت الدبلوماسية الروسية نشطة للغاية في الأشهر بين المؤتمر والتدخل العسكري في سبتمبر/أيلول 2015.

وكما يظهر في الجدول 1، عقدت روسيا عشرات من اللقاءات حول سوريا على مستوى نائب وزير الخارجية أو وزير الخارجية أو الرئاسة في الأشهر التي سبقت التدخل. وبعد أن بائت جهود الأمم المتحدة بالفشل، نظمت روسيا جولتين من المحادثات بين الحكومة السورية والمعارضة في موسكو في الفترة من 26 إلى 29 يناير/كانون الثاني ومن 6 إلى 9 أبريل/نيسان 2015. وقد قاطع التحالف الوطني السوري المدعوم من الغرب الاجتماعات، مطالباً بضمان أن تؤدي العملية إلى رحيل الأسد قبل بدء المحادثات.

وعلى العموم، لم يكن لأي من هذه الجهود الدبلوماسية المكثفة أي تأثير على الواقع في سوريا، والذي استمر في التدهور. وبحلول صيف عام 2015، كان كبار صناع القرار في موسكو يعتقدون أن الدبلوماسية قد جُربت وفشلت في تحقيق هذه الفكرة. وفي الواقع، فإن تصور الروس لنفاد جدوى الوسائل غير العسكرية كان هو السبب في اختلاف الموقف عام 2015 عن تداعيات هجوم الأسد بالأسلحة الكيميائية عام 2013 على إحدى ضواحي دمشق على سبيل المثال. وفي هذه الحالة، سعت روسيا إلى منع التدخل الذي تقوده الولايات المتحدة ضد الأسد، وتمكنت من التوصل إلى

اتفاق لإزالة أغلب الأسلحة الكيميائية السورية من سوريا وتجنب أي عمل أميركي. أما عام 2015، فلم يكن هناك أي اتفاق في الأفق.

وبالإضافة إلى عقم الجهود الدبلوماسية، فقد أثبت التدخل الروسي متوسط النطاق بحلول منتصف عام 2015 أيضاً فائدته المحدودة. وكانت موسكو منهمكة في تدخل صغيرٍ منذ بداية الصراع لمنع النتيجة التي بدأت تتكشف في ربيع وصيف عام 2015 على وجه التحديد. وكما نصف بالتفصيل في القسم التالي، فإن موسكو كانت تدعم الأسد بكميات متزايدة من المعدات العسكرية مع اشتداد الحرب، فضلاً عن الدعم الاقتصادي والدبلوماسي الذي كانت توفر له حكومته. ولكن التدخل على هذا النطاق لم يحقق النتائج. والواقع أن الموقف على الأرض كان في تدهور على الرغم من المساعدات التي تقدمها موسكو.

العوامل السياسية الثانوية

في حين أن هذه العوامل الثلاثة – من تصور هزيمةٍ عسكريةٍ محدقة، وتقييم أن هذه الهزيمة ستشكل تهديداً كبيراً، واستنفاد الوسائل الأخرى لمنعها –– كانت الدوافع الأساسية للقرار الروسي بالتدخل في سبتمبر/أيلول 2015، فإن عوامل أخرى لعبت أيضاً دوراً مهماً. وكانت هذه مجرد عوامل ثانوية لا غير، لأنها لم تكن لتتسبب في التعجيل بالتدخل في غياب العوامل الأساسية.

الفوائد الجيوسياسية

كان القرار بالتدخل في سوريا مدفوعاً جزئياً بالفوائد الجيوسياسية التي تصور قادة روسيا أن التدخل قد يسفر عنها. ففي أعقاب ضم روسيا لشبه جزيرة القرم وغزوها لشرق أوكرانيا، فرض الغرب عقوبات دبلوماسية واقتصادية على موسكو. فالتدخل في سوريا من شأنه أن يزيد من نفوذ روسيا في الغرب وأن يعيد روسيا إلى مكانتها المشروعة على الطاولة العالمية في السياسة الدولية. وقال أحد المحللين الروس البارزين: *"إن الفكرة تتلخص في استخدام سوريا كورقة مساومة في العلاقات مع الغرب"*.

والواقع أن بوتين قبل يوم واحد من بدء العملية الروسية في سوريا اقترح إنشاء تحالف لمكافحة الإرهاب مع الغرب في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشابهٌ للتحالف بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفييتي أثناء الحرب العالمية الثانية وقد دأب المسؤولون العسكريون الروس على الضغط من أجل القيام بعمليات مشتركة لمكافحة الإرهاب مع الولايات المتحدة في سوريا. **ولقد أشار العديد من الذين أجريت معهم المقابلات في موسكو إلى أن عجز روسيا عن استخدام سوريا لتحسين العلاقات مع الغرب كان من بين أهم إخفاقات التدخل، الأمر الذي يشير بقوة إلى أن هذا كان واحداً من المحركات الرئيسية للقرار أساساً.**

وكانت هناك دوافع جيوسياسية أخرى أيضاً. وكان الأسد واحداً من آخر شركاء روسيا المقربين المتبقين في المنطقة. ويبدو أن الإبقاء عليه في السلطة يشكل أهمية خاصة لأن روسيا كانت ستخسر أرضاً سياسية في المنطقة على أعقاب الربيع العربي. وإذا سمحت موسكو لنظام الأسد بالانهيار، فلن يضعف نفوذ روسيا في سوريا إلى حد كبير فحسب، بل سيضعف موقف روسيا في المنطقة ككل أيضا. وعززت المنشآت البحرية في طرطوس من المكانة الجيوسياسية لسوريا في التصور الروسي. ورغم أنها لم تكن ذات أهمية عسكرية كبيرة إلى أن تم رفع مستواها في مرحلة ما بعد التدخل، فإن طرطوس كانت الموقع العسكري الوحيد لروسيا في المنطقة، ومن المؤكد أنها كانت ستخسره فيما لو أطيح بالأسد.

جدول 1: اللقاءات الدبلوماسية الروسية رفيعة المستوى بشأن الأزمة السورية، يناير 2014 – سبتمبر 2015

الأطراف المشاركة في اللقاء	عدد اللقاءات
الولايات المتحدة	55
الحكومة السورية	52
المعارضة السورية	32
الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي	22
الأمم المتحدة	9
إيران	4
إسرائيل	3
السعودية	3
تركيا	3
الجامعة العربية	2
الأردن	2
البحرين	1
العراق	1

ملاحظة: الحسابات التي أجرتها مؤسسة RAND Corporation بناءً على المواقع الرسمية للحكومة الأمريكية والروسية والتقارير الصحفية (الروسية والغربية). وتشمل اللقاءات (مثل المكالمات الهاتفية والاجتماعات) على مستوى نائب وزير الخارجية أو وزير الخارجية أو الرئيس.

غطاء الشرعية الدولية

فقد دأبت موسكو على شجب التدخلات الغربية التي كانت تفتقر إلى موافقة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أو الدعوة من قِبَل الدولة المضيفة (مثل كوسوفو والعراق). وعلى هذا فقد كان من المهم

أن يأتي تدخل روسيا في سوريا بدعوة رسمية من إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وقد وفر هذا التناقض نقطة حوار مفيدة، وخاصة لأن واشنطن لم تحصل على موافقة دمشق على عملياتها هناك، وبالتالي فإنها تتصرف "بشكل غير مشروع"، كما عبر عنه وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف غالبا. والأمر الأكثر أهمية هو أن دعوة الأسد عززت موقف موسكو عن موضوع تغيير النظام والتدخل؛ ولقد عملت موسكو على مساعدة الحكومة الحالية في فرض سيطرتها على أراضيها. وكما قال أحد الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات فمن الأهمية بمكان أن يقف بوتين في صف القانون والنظام والقادة الشرعيين ضد المتمردين. كما جاءت دعوة الأسد مع تصريح باستخدام الميناء، والقاعدة الجوية، والممر الجوي، وكلها كانت ضرورية لتنفيذ العملية. وعلى حد تعبير أحد مستشاري الحكومة الروسية فإن موسكو ما كانت لتتدخل لو أطيح بالأسد، ويرجع هذا جزئياً إلى عدم وجود طلب من السلطات الجديدة في دمشق وبالتالي فلم يكن هناك إذن باستخدام هذه المرافق.

مخاطر كبيرة، ولكنها ليست مخاطر وجودية

وبطبيعة الحال، كانت هناك مخاطر كبيرة وتكاليف كبيرة تصاحب قرار التدخل. فمن بين هذه العوامل، لم يكن من الواضح على الإطلاق، في وقت تدخل روسيا، أن هذه العملية من شأنها أن تسفر عن مكاسب جيوسياسية. وطبقاً لما ذكره الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات، فعلى الرغم من الأمل في أن يؤدي هذا التدخل إلى وقف خسارة روسيا لنفوذها الإقليمي من خلال الاحتفاظ بحليفتها في السلطة، إلا أن أحداً في موسكو لم يتوقع أن تؤدي العملية إلى تحسين العلاقات بين روسيا ومجموعة واسعة من البلدان بصورة جذرية بما في ذلك الحكومات في المملكة العربية السعودية ودول الخليج الأخرى وتركيا وإيران ومصر والكيان الصهيوني، عندما تم اتخاذ القرار. بل إن الأمر على العكس من ذلك، فقد توقع البعض أن يؤدي التدخل لصالح نظام عارضه في الأساس جامعة الدول العربية بالكامل إلى ردود أفعال عكسية ضد روسيا. قبل التدخل العسكري في

عام 2015، كانت هناك في واقع الأمر ردة فعل سلبية قوية إزاء الدعم المحدود الذي قدمته موسكو لدمشق.

فقد ألغى رجال أعمال خليجيون بارزون عقوداً مع شركات روسية، مستشهدين بدعم موسكو للأسد؛ كما اندلعت احتجاجات عنيفة أمام بعض السفارات الروسية في المنطقة؛ كما انقلب الرأي العام بشكل حاد ضد روسيا في العديد من البلدان العربية.

باختصار، كان الكرملين مدركاً بكل تأكيد لاحتمال التداعيات الدبلوماسية والإقليمية عندما اتخذ القرار بالتدخل. والواقع أن موسكو بذلت قدراً كبيراً من الجهد لتخفيف هذه المخاطر من خلال محاولة تضييق الفجوة بين شركائها الإقليميين، بما في ذلك بين إيران وتركيا، وإيران الكيان الصهيوني، وإيران ودول الخليج العربية. كان الأمر صعباً، كما أظهر ذلك إسقاط الأتراك في نوفمبر/تشرين الثاني 2015 طائرة روسية من من طراز Su-24، ولكن في الإجمال، أثبتت موسكو قدراً من البراعة في الدبلوماسية الإقليمية أكبر مما كان متوقعاً عندما اتخذ قرار التدخل.

إن الضرر الذي لحق بمكانة روسيا الإقليمية لم يكن الخطر الوحيد الكبير. ولم تخضع القوات الفضائية الجوية الروسية (VKS) للاختبار منذ حرب عام 2008 في جورجيا، حين كان أداؤها رديئاً للغاية. ورغم التقدم الذي تم إحرازه على مسار الإصلاح منذ ذلك الوقت، فقد كان هناك خطرٌ من الفشل في سوريا، وخاصة لأن التدخل كان يتطلب العمل خارجيا. وكان الأداء العسكري الهزيل ليفشل في وقف مكاسب المعارضة، ومن المحتمل أن يترك موسكو بلا أي شيء قد يثبت تورطها في الأمر.

ومع ذلك، فقد رأى الكرملين أن العواقب المحتملة الأكثر كارثية . المخاطر التي تهدد أمن نظامه والصراع المباشر مع الولايات المتحدة . غير مرجحة. ولم تكن هناك قيود سياسية داخلية كبيرة على التدخل في حد ذاته، وكانت ردة الفعل العكسية للقيام بذلك احتمالاً بعيد المنال. فمنذ عودة بوتين إلى الرئاسة في عام 2012، وخاصة منذ بدأت أزمة أوكرانيا في عام 2014، كان المناخ السياسي المحلي يفضي إلى سياسة خارجية أكثر حزما. وكان الرأي العام ينظر إلى بوتين باعتباره مدافعاً عن

الدولة ضد التهديدات الخارجية، وهي الصورة التي منحته درجة كافية من الحرية في الرد على مثل هذه التهديدات. والأمر الأكثر أهمية هو أن الكرملين كان واثقاً من أنه قادر على السيطرة على السرد المحلي بالقدر الكافي لضمان عدم وجود معارضة منظمة كبيرة للتدخل، حتى برغم عدم وجود تأييد شعبي ساحق له.

فضلاً عن ذلك فقد دخلت موسكو في الصراع وهي عازمة على الحد من حجم التدخل. فقد خطط الكرملين للمشاركة المحدودة بأفق زمني واضح، مع بذل جهود خاصة للحد من العمليات القتالية الأرضية النشطة. والحد من العمليات البرية بدوره من شأنه أن يمنع خسائر بشرية كبيرة، وهو ما كان لينتج عنه ردة فعل محلية عكسية. كما ساعد استخدام المرتزقة في خلق انطباع في الوطن بأن التكلفة البشرية للصراع كانت منخفضة: فالدولة لا تبلغ عن وقوع وفيات مرتزقة أو تعترف بها، ويبدو أن الجمهور لا يبالي بالخسائر التي تعرض لها من قبل الجنود مقابل الاستئجار. وخلاصة القول، وكما خلصت دراسة أجرتها مؤخراً مجموعة راند: **"عسكريا. . . وحتى الآن لم تجازف روسيا بموارد كبيرة" في أي من عملياتها الأخيرة، بما في ذلك سوريا.**

أما عن احتمال نشوب صراع مباشر مع الولايات المتحدة، والخطر الآخر الذي يهدد وجودها، فقد بدا الأمر وكأن الكرملين يرى أن هذا الاحتمال غير مرجح. فقد ذكرت التقارير أن موسكو رأت أن إدارة الرئيس باراك أوباما آنذاك كارهة لزيادة تورطها العسكري المباشر في سوريا إلى ما هو أبعد من مهمة القضاء على تنظيم الدولة الإسلامية ومن غير المرجح أن تصعّد الصراع مع روسيا بشأن تدخلها. فقد ركزت القوات الجوية الأميركية والعمليات الجوية الحليفة في سوريا على معاقل تنظيم الدولة الإسلامية بعيداً عن التركيز الأولي لحملة قصف القوات الفضائية الجوية الروسية، والتي تركزت على جماعات المعارضة التي تهدد قوات نظام الأسد. وكانت الولايات المتحدة وحلفاؤها يعملون في سوريا منذ أكثر من عام عندما بدأت روسيا حملتها الجوية؛ ولذلك كانت موسكو ستتفهم تفهما كاملا أجزاء المجال الجوي السوري التي يمكنها أن تعمل فيها دون مواجهة خصم متفوق.

العوامل العسكرية

لقد لعبت العديد من العوامل العسكرية، وخاصة بالنسبة لسوريا والحرب الأهلية في سوريا، دوراً كبيراً في عملية اتخاذ القرار الروسي بشأن التدخل في سوريا. وفي حين أن العوامل السياسية المذكورة أعلاه دفعت من حيث المبدأ إلى اتخاذ قرار التدخل، فإن هذه العوامل العسكرية يسّرت استخدام أنواع من القدرات التي تمكن المخططون والقادة من استخدامها فيما بعد، فضلا عن الطريقة التي استخدمت بها. أو نستطيع أن نقول بعبارة أخرى إن العوامل العسكرية حددت الشكل الذي قد يتخذه التدخل الروسي.

وهنا نحدد سبعة عوامل من هذا القبيل. وكانت أول أربعة من هذه الشروط . الوصول الجوي إلى المسرح، والإذن باستخدام الموانئ والقواعد الجوية، وإمكانية المشاركة مع القوات البرية الصديقة، والتحرش الفعّال بالمجال الجوي من قِبَل منافس آخر . من الشروط المسبقة الضرورية للعملية الروسية. أما الثلاثة التالية . تاريخ العلاقات الدفاعية مع النظام، ومصادر الاستخبارات على أرض الواقع، وسهولة الوصول إليها في البحر . فقد سهلت التدخل بطرق مهمة، ولكن من المرجح ألا يلعب هذا الدور بشكل مباشر في حسابات الزعامة الروسية.

الوصول الجوي

كانت العملية الروسية في سوريا ستصبح في حكم المستحيل لولا السماح بالتحليق لطائراتها للوصول إلى مسرح العمليات. وتمكنت موسكو من تأمين السماح بالتحليق عبر الاجواء العراقية والايرانية، مما مكن الطائرات من الوصول إلى سوريا والتمركز فيها، فضلا عن المهام التي أطلقت من قواعد جوية في روسيا لمهاجمة أهداف في سوريا ولإعادة تموين الحملة الجوية. وبما أن المجال الجوي التركي غير مفتوح للقوات الجوية الفضائية الروسية، فإن الطريق المؤدي إلى بحر قزوين، عبر المجال الجوي الايراني والعراقي وإلى سوريا، هو أساسا الطريق الوحيد للوصول إلى هناك من جنوب روسيا. وفي غياب هذا السماح، فإن روسيا ما كانت لتتمكن على الأرجح من تنفيذ العملية.

منح الإذن في استخدام المطارات والقواعد الجوية في سوريا أو بالقرب منها

كانت قدرة روسيا على استخدام منشأتين عسكريتين في سوريا بموافقة الحكومة، حاسمة بالنسبة للتدخل. تمتلك روسيا منشأتين عسكريتين على ساحل البحر المتوسط السوري: منشأة بحرية في طرطوس، وقاعدة باسل الأسد الجوية (يشار إليها باسم حميميم من قبل الروس)، على بعد حوالي 35 ميلًا شمال طرطوس في محافظة اللاذقية، جنوب شرق مدينة اللاذقية.

في بداية الحرب الأهلية السورية، كانت طرطوس مجرد منشأة دعم وصيانة صغيرة. ومع ذلك، فقد ازدادت أهميتها مع تعميق المشاركة الروسية. وفي عام 2015، قامت موسكو بترقية المنشآت لدعم عملياتها اللوجستية، بما في ذلك توسيع الرصيف أمام مرافق الميناء وتجريف الميناء.

في 16 أغسطس 2016، أطلقت القوات الفضائية الجوية الروسية مهمة قصف من قاعدة شهيد نوجيه الجوية (قاعدة همدان)، بالقرب من همدان في غرب إيران. كانت هذه هي المرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية التي استخدم فيها جيش أجنبي منشآت عسكرية إيرانية لدعم العمليات القتالية. من خلال الانطلاق من إيران، قدرت المهمة بأنها أقصر بمقدار 1000 ميل من الطيران من روسيا، مما أتاح حمولة أثقل من الذخيرة.

لم تكن الحكومة الإيرانية مسرورة لأن دورها الداعم لهذه العمليات أصبح معروفا علانية، وفي 22 أغسطس 2016، أعلنت تعليق الاستخدام الروسي لقواعدها الجوية. ومع ذلك، فقد أعلمتنا المقابلات بأن القوات الفضائية الجوية تواصل استخدام القواعد الجوية الإيرانية لأغراض إعادة التزود بالوقود. في حين أن استخدام المنشآت الإيرانية خفف فقط من الأعباء العملياتية، فإن الوصول إلى طرطوس وقاعدة باسل كان ضرورةً عسكرية للتدخل الروسي.

القوات البرية الصديقة

لم يرسل الجيش الروسي قوات برية كبيرة في حملته السورية. والواقع أن العدد الإجمالي المنخفض من الموظفين الروس في سوريا يثبت أن موسكو لم تسع قط إلى خوض المعارك البرية بنفسها. ورغم أن المؤسسة العسكرية الروسية لا تنشر مثل هذه الأرقام، فإن التقارير تشير إلى أن ما لا يزيد على 4500 جندي كانوا على الأرض اعتبارًا من سبتمبر 2016 و3000 فرد في مارس 2018. ونتيجة لهذا فإن الجيش الروسي لم يكن القوة البرية الرئيسية في الحملة. ولكن ما حدث بدلاً من ذلك هو أن القوات الإيرانية، وحزب ايران اللبناني، والمؤسسة العسكرية السورية شكلت العنصر الأرضي الرئيسي. وفي الأساس، عملت القوات الفضائية الجوية الروسية كصديق لهذه القوات وهي تحقق التقدم على الأرض.

ويعترف المحللون الروس علانية بأهمية التنسيق مع النظام والقوات البرية الإيرانية وكذلك حزب ايران اللبناني، في نجاح الحملة. قال جيراسيموف *"إن أصعب شيء خلال الإعداد وفي الفترة الأولى للعملية هو تنظيم التعاون مع القوات الحكومية وجميع المجموعات المختلفة.... كان من الصعب إقامة تعاون بين كل هذه الفصائل وقواتنا الجوية وتنظيم الخدمات اللوجستية. ولكن عمومًا، تمكنت روسيا من إدارة التنسيق مع العناصر الأساسية لتحالفها بشكل فعال نسبيًا"* .

بالإضافة إلى التنسيق مع القوات البرية الحالية، ساعدت روسيا في إعادة بناء وقيادة الجيش السوري. ووفقا لجيراسيموف: *"هناك مجموعة من المستشارين العسكريين [الروس] في كل وحدة [سورية] – كتيبة أو لواء أو فوج أو فرقة"* . وكما كتب المحلل العسكري الروسي الرائد رسلان بوخوف:

> *فإن الوحدات السورية غالباً ما كانت مدعومة من قبل وحدة صغيرة ولكن ذات قدرة عالية من عناصر الإسناد الروسي وقوات سبيتسناز الخاصة. والأهم من ذلك، كبار الضباط الروس. . قادوا القوات السورية على امتدادات مهمة كثيرة من الجبهة، جالبين معهم الخبرة والخبرات العسكرية التي تمس الحاجة إليها.*

كان وجود الحلفاء على أرض شرطا مسبقا ضروريا للتدخل. لم تخطط موسكو قط لقواتها لأخذ زمام المبادرة في العمليات البرية في سوريا نفسها. وبالتالي، كان من المحتمل أن يكون التحالف مع القوات على الأرض عاملاً رئيسياً مكّن القرار من التدخل.



خريطة المنشآت الجوية والبحرية التي يستخدمها الجيش الروسي

حضور منافس ونِدّ

كان الوجود الأمريكي في المسرح السوري قد أُخذ بعين الاعتبار في صنع القرار الروسي بشأن التدخل. كانت عملية العزم الصلب – وهي العملية العسكرية الأمريكية ضد تنظيم الدولة – جارية منذ أكثر من عام في الوقت الذي بدأت فيه العمليات الجوية الروسية. فازدحم المجال الجوي السوري، ومن خلال التدخل زادت روسيا من خطر نشوب صدام غير مقصود بين القوات الفضائية الجوية الروسية وبين القوات الجوية الأمريكية. فمن ناحية، كان على المخططين الروس أن يفكروا في احتمال حدوث صدام مباشر مع منافس ندّ، على الرغم من أن الولايات المتحدة وشركائها كانوا يعملون في أجزاء مختلفة من البلاد في بداية تدخل روسيا. ومن ناحية أخرى، واستناداً إلى تركيز التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة على تنظيم الدولة وعزوفها عن استهداف النظام بشكل مباشر، فمن المرجح أن موسكو كانت على ثقة من أن طائرات التحالف لن تنافسها على المناطق التي كان من المقرر

للقوات الفضائية الجوية الروسية العمل فيها. وإلا فإن موسكو كانت لتصبح أكثر تحفظاً في التدخل. والواقع أن طبيعة وجود منافس ندّ في هذه الحالة لم تسفر إلا عن خلق تحدٍ "ازدحام" للقوات الفضائية الروسية بدلا من مشكلة المنافسة فيها في المجال الجوي. ولم تنجح الأولى في ردع موسكو، ولكن الأخيرة ربما كانت ستردعها.

تاريخ التعاون الدفاعي

تعود العلاقات العسكرية لموسكو مع سوريا إلى الحرب الباردة، عندما طورت سوريا والاتحاد السوفيتي شراكة واسعة، وإن كانت أحياناً تحدث خلافات. فقد أنشأ الاتحاد السوفييتي منشأة بحرية في طرطوس وقاعدة في محافظة اللاذقية في أوائل سبعينيات القرن الماضي، جزئياً للتعويض عن فقدان قواعد شمال إفريقيا بعد التراجع في علاقاتها مع مصر. وقدمت موسكو الأسلحة والمستشارين لسوريا في الستينيات من القرن الماضي وكانت لها دور أساسي في إعادة تجهيز الجيش السوري بعد هزائمه على أيدي الصهاينة في عامي 1967 و1973. بالإضافة إلى ذلك، كانت سوريا واحدة من أهم مستوردي الأسلحة السوفييتية في الشرق الأوسط وبقيت سوريا زبونا لروسيا في فترة ما بعد الاتحاد السوفيتي.

لكن سوريا كانت أكثر من مجرد منصة وسوق لموسكو. بحلول منتصف سبعينيات القرن العشرين، كان الاتحاد السوفيتي قد أرسل مستشارين عسكريين إلى سوريا أكثر من أي دولة أخرى. ففي عام 1980، وقع البلدان معاهدة ثنائية للصداقة والتعاون. في فترة ما بعد الاتحاد السوفييتي، حافظت روسيا وسوريا على علاقة عسكرية متناقصة ولكن بقيت قوية. كانت موسكو المورّد الرئيسي لدمشق، ودرَّست عشرات الضباط في الجيش السوري في الأكاديميات العسكرية الروسية.

ومن المؤكد أن هذه العلاقة بين المؤسستين العسكريتين السورية والروسية، واستمرار بيع الأسلحة الروسية إلى دمشق، سهلت تدخل عام 2015. ومن المرجح أن تؤدي الروابط القائمة إلى تخفيف التحديات الحتمية لحرب التحالف. فعلى سبيل المثال، يستطيع جيراسيموف الاتصال بنظيره السوري

باللغة الروسية، حيث درس الأخير في أكاديمية عسكرية في موسكو. ولم يكن هذا شرطاً ضرورياً لقرار موسكو بالتدخل، ولكن من المؤكد أن هذا التاريخ جعل العملية أقل تحدياً على المستوى التكتيكي.

مصادر استخباراتية على الأرض يُعتدّ بها

يذكر أن روسيا لديها على الأقل منشأتين للاستخبارات الإشاريّة في سوريا قبل الصراع. وكان أحد هذه "المركز S"، الذي يقع بالقرب من الحدود الكيان الصهيوني، وقد استولى عليه الجيش السوري الحر في أكتوبر/تشرين الأول 2014. ويظهر مقطع فيديو على موقع يوتيوب من داخل الموقع أن وحدة استخبارات الإشارات العسكرية الروسية كانت تتولى تشغيل المنشأة بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات التابعة للنظام. وتُظهر صورةٌ على الجدار ضباطاً روس وسوريين " يتعاونون على معالجة معلومات " وهذا دليل صوري لما كان معروفا من قبل بأن روسيا كان لها وجود استخباراتي خاص بها على الارض في سوريا وعلاقات وثيقة مع جهاز الاستخبارات التابع للنظام.

وهذا يعني أن الجيش الروسي كان لديه معرفة مسبقة أوسع بالأرض وجمع للمعلومات أكثر فعالية هناك من أي بلد آخر في المنطقة. ومن الواضح أن هذا العامل ساعد في تيسير عملية روسيا وبالتالي تيسير القرار بالتدخل، حتى ولو لم يكن الدافع الرئيسي وراء ذلك القرار.

سهولة الوصول عبر البحر

أهم القدرات البحرية التي تستخدمها روسيا في سوريا هي صواريخ كروز التي أطلقت من السفن والغواصات في بحر قزوين والبحر الأبيض المتوسط. وفي 7 أكتوبر/تشرين الأول 2015، قامت أربع سفن تابعة للبحرية الروسية وهي داغستان، وغراد سفيازهسك، وفيليكي أوستيوغ، وأوغليتش وكلها في بحر قزوين، قامت بإطلاق صواريخ كروز كاليبر على أهداف في سوريا. وفي 5 ديسمبر/كانون الأول 2015، أطلقت الغواصة الكهربائية الديزل التابعة للبحرية الروسية، روستوف أون دون، صواريخ كروز كاليبر من البحر الأبيض المتوسط على أهداف في سوريا.

في مايو 2017، أطلقت الفرقاطة الأميرال إيسن والغواصة كراسنودار صواريخ كروز كاليبر من البحر الأبيض المتوسط. ولم يكن هذا العنصر من عناصر العملية الروسية ممكنا في البحار التي لا يمكن للبحرية الروسية الوصول إليها أو في مناطق خارج مدى صواريخ كاليبر التي أطلقت من بحر قزوين. باختصار، كان قرب سوريا البحري نسبياً سبباً في تخفيف العبء العملياتي على البحرية الروسية بشكل كبير. وليس من المرجح أن يكون هذا العامل من الاعتبارات الرئيسية في القرار الأولي بالتدخل، ولكنه ييسر العملية بطرق هامة.

الملخص

كان القرار الذي اتخذته موسكو بالتدخل في سوريا في عام 2015 ناتجاً عن تظافر استثنائي بين العوامل السياسية والعسكرية. وتتعلق الدوافع الرئيسية الثلاثة بالحالة على أرض الواقع. فقد رأت موسكو أن انهيار نظام الأسد بات وشيكاً، واعتقدت أنها قادرة على منع هذه النتيجة من خلال تدخل واسع النطاق. واعتقد المسؤولون الروس بأنه سيترتب على الهزيمة تداعيات ذات أثر سلبي كبير على الأمن القومي للبلاد، وذلك من جهة التهديد الإرهابي وإضفاء الشرعية على تغيير النظام المدعوم من الغرب. ولقد جرب الكرملين مجموعة من الأدوات الأخرى في سعيه إلى منع هذه النتيجة، ولقد تبين أن هذه الأدوات قد باءت بالفشل. كما لعبت ثلاثة عوامل سياسية إضافية دوراً مهماً، وإن كان ثانويا، في قرار التدخل: التصور بأن التدخل قد يجلب فوائد جيوسياسية، وخاصة في علاقات روسيا بالغرب؛ وقناعة القيادة الروسية بأن المخاطر الوجودية المحتملة التي سيجلبها التدخل، من حيث ردود الفعل المحلية العنيفة واحتمالات الصراع مع الولايات المتحدة، كانت قابلة للإدارة؛ والدعوة التي وجهتها الحكومة السورية، والتي وفرت غطاء الشرعية الدولية. وكانت العديد من العوامل العسكرية الخاصة بسوريا من العوامل الرئيسية التي يسرت التدخل. وكانت هناك أربعة شروط مسبقة ضرورية: الوصول الجوي إلى المسرح، والإذن باستخدام المنشآت، والتعاون مع مختلف القوات على

الأرض في سوريا، وغياب المنافسة مع الولايات المتحدة على المجال الجوي أينما تعمل القوات الفضائية الجوية الروسية. وهناك ثلاثة عوامل إضافية والتي سهلت التدخل، ولكنها لم تكن عوامل أساسية في اتخاذ القرار: مصادر الاستخبارات الروسية على الأرض، وعلاقاتها الوثيقة نسبياً مع المؤسسة العسكرية السورية، وقرب البحرية السورية من روسيا.

تدخلات روسيا على نطاق ضيق

أنواع التدخلات

إن المساهمة العسكرية المباشرة في سوريا هي أكثر التدخلات الخارجية الروسية أهميةً استراتيجياً منذ العهد السّوفييتي. بيد أن هناك العديد من التدخلات الروسية الأخرى على نطاقٍ أصغر عبر السنوات الماضية، وذلك في صراعات ما وراء أوراسيا ما بعد السّوفييت. وسنتفحص في هذا القسم أربعة أمثلةٍ وهي:

1- سورية ما قبل سبتمبر 2015

2- ليبيا منذ 2015

3- أفغانستان منذ 2016

4- اليمن منذ 2015

تضمنت كلٌ من هذه الحالات الأربعة مستوياتٍ معينةٍ من التدخل الروسي في الصراع الأهلي، إلا أنّ هذه التدخلات لا ترتقي إلى التدخل العسكري العلني.

في جميع تدخلات الحروب الأهلية، تعمل العلاقات بين الدولة المتدخلة وبين الأطراف المتصارعة على تشكيل طبيعة التدخل. فقد تعمل الدولة على دعم طرفٍ واحدٍ منشأةً علاقة وكيلٍ-عميلٍ أو راعٍ-زبونٍ. وفي بعض الأحيان تعمل الدولة المتدخلة على دعم عدّة أطراف لسببٍ ما، مثل المراهنة على

انتصار إحدى هذه الأطراف في النهاية. وفي بعض الأحيان يظهر هذا التدخل بعدم دعم أي طرف، بل العمل على لعب دور الوسيط المحايد والوقوف على مسافةٍ واحدةٍ من جميع الأطراف.

يقسم الجدول الثاني الحالات الخمس في الدراسة – الحالات الأربع التي سنفحصها في هذا القسم بالإضافة إلى الحالة السورية ما بعد سبتمبر 2015 – وفقاً لمقاييس التدخل المذكورة في المقدمة، ووفقاً لطبيعة العلاقات الروسية مع الأطراف المتصارعة، فيما يتناول باقي القسم تقييم العوامل الدافعة لصناعة القرار الروسي في الحالات الأربع من التدخلات ضيقة النطاق، وسنقارن هذه الحالات مع التدخل في الحالة السورية ما بعد 2015 لتطوير فهمٍ أفضل لما قد تفعله روسيا في المستقبل.

سوريا ما قبل 2015

لقد تدخلت موسكو في الحرب الأهلية السورية منذ بداياتها عام 2011 بأساليب محدودةٍ. فعلى الصعيد الدبلوماسي، سعت روسيا دوماً لتقويض كل الجهود الرامية لشرعنة تدخلٍ عسكريٍ غربي يهدف للإطاحة بالأسد. فاستخدمت حق الفيتو ثلاث مرات لمنع إصدار قراراتٍ تجيز اتخاذ إجراءاتٍ بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لفرض عقوبات على استخدام القوة، وذلك في أكتوبر 2011، وفي فبراير ويوليو 2012. حتى أنها نجحت في منع بيان جنيف من ذكر أي تلميحٍ بتغيير النظام، وهذا البيان اعتمد فيما بعد كخطة سلامٍ في سوريا على شكل قرارٍ من مجلس الأمن.

وعلى صعيد المساعدات العسكرية، ابتدأت موسكو بإرسال سيلٍ مستمرٍ من الإمدادات إلى دمشق، وذلك بعد أن بدأ نظام الأسد بفقدان السيطرة على الأرض لصالح المعارضة عام 2012. وتورد التقارير الصحفية بأن أولى تلك المساعدات كانت معظمها من الذخائر والأسلحة الصغيرة والخفيفة، بيد أن روسيا فيما بعد أمدت النظام بالمروحيات الهجومية والطائرات المسيرة وأنظمة الدفاع الجوي والعربات المدرعة والرادارات وأنظمة الحرب الإلكترونية والقنابل الموجهة. ولم تنقطع رحلات السفن (من طراز تابير) الروسية من أسطول البحر الأسود – سبع سفنٍ تقوم بعشرة رحلاتٍ إلى سوريا في العام – حتى أن المثقفين الروس أسموها "الاكسبريس السوري". وبعض حمولات تلك السفن كانت قد

نُظمِت بموجب عقودٍ تجاريةٍ. أيضاً دعمت موسكو النظام اقتصادياً، فعلى سبيل المثال طبعت له الأوراق النقدية السورية وأرسلتها إليه عبر السفن.

من الجدير بالذكر، بأن دعم موسكو للأسد بقي محدوداً حتى خريف عام 2015. فعلى عكس إيران، لم ترسل روسيا أية قواتٍ للقتال في سوريا، وفوق ذلك اتفقت روسيا مع الولايات المتحدة على تدمير الغالبية العظمى من أسلحة الأسد الكيمياوية عام 2013، وتعهدت أيضاً بإجراء "تحولٍ سياسيٍ" في نهاية عملية التسوية.

أنواع التدخل الروسي:

طبيعة العلاقة مع الأطراف	التدخل على نطاقٍ ضيقٍ	التدخل على نطاقٍ متوسط	التدخل على نطاقٍ واسع
وسيطٌ محايد أو على مسافةٍ واحدةٍ	اليمن		
دعم عدّة أطراف		ليبيا وأفغانستان	
طرفٌ واحدٌ عميل		سوريا ما قبل 2015	سوريا ما بعد 2015

ولذا فنحن نصنف التدخل ما قبل خريف عام 2015 في سوريا كتدخلٍ متوسط النطاق، فقد دعمت روسيا نظام الأسد دبلوماسياً وعسكرياً واقتصادياً ولكن من دون تدخلٍ علنيٍ مباشرٍ بقوات جيشها.

هناك عدّة عوامل تفسر دعم الكرملين للأسد:

1- كان الكرملين قد توقع (ومن ثمّ كسب) فوائد جيوسياسيةٍ جراء عمله كممثلٍ دولي للنظام عبر المفاوضات، مما رفع من صورتها على المستويين الإقليمي والعالمي.

2-مثّل دعم النظام طريقةً صريحةً لمعارضة السياسات الغربية الرامية لتغيير النظام، وكما أشرنا إليه آنفاً فقد اعتبرت موسكو هذا الأمر تهديدا لأمنها الخاص.

3-وبالنسبة للتكاليف والمخاطر التي رافقت التدخل – مثل مخاطر "تشويه" سمعتها جراء سياسة موسكو وخاصةً في العالم العربي – فقد عدّتها روسيا مقبولةً أو ممكنة المعالجة.

عبر السنين الأربع الأولى من التدخل، لم تفكر القيادة الروسية تفكيراً جاداً بالتدخل على نطاقٍ واسعٍ لعدم وجود دوافعٍ كمثل التي دفعتها في سبتمبر عام 2015. فلم يكن هناك خطرٌ محدقٌ نتيجة المعارك، وذلك على الرغم من هزائم النّظام المستمرة فإنه لم يشارف على الانهيار. بالإضافة إلى ذلك، فإن تهديد تنظيم الدولة لم يظهر ظهوراً كاملاً حتى الفترة ما بين بداية عام 2015 إلى منتصف العام، وصحيحٌ أنّ التنظيم أعلن الخلافة في يونيو 2014، لكن قوته ظهرت مع سيطرته على تدمر في مايو 2015. وفوق ذلك، فموسكو لم تستنفد جهودها الدبلوماسية ودعمها للأسد في سبيل تحقيق أهدافها. والفوائد الجيوسياسية المرجوة من توسيع التدخل لم تتبلور كاملةً حتى أواخر 2014 إلى أوائل 2015، وذلك بعد انهيار العلاقات الروسية الغربية في أعقاب الأزمة الأوكرانية. بالإضافة إلى أنّ القصف الجوي للولايات المتحدة وحلفائها لم يبدأ إلا في سبتمبر 2014، ولذا فإن المنظور الرامي للاستفادة من التعاون في مكافحة الإرهاب كوسيلةٍ للضغط مع الغرب؛ لم يكن جلياً إلى أن ابتدأت الحملة الجوية. وبحلول منتصف عام 2015، تغيرت هذه العوامل وخلقت ظروفاً هيأت لتوسيع التّدخل.

ليبيا

بدأت روسيا بلعب دورٍ أكبر في الحرب الأهلية الليبية منذ عام 2015، تضمن هذا الدّور تدخلاً متوسط النّطاق. وأقامت موسكو علاقاتٍ مع أكبر فصيلين على الأرض وهما المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني برئاسة فائز السّراج في طرابلس، والجيش الوطني الليبي بقيادة خليفة حفتر المدعوم من

قبل مجلس النّواب الليبي في طبرق. وتواصلت موسكو مباشرةً مع فصائل صغيرة مثل المليشيات التي تسيطر على مصراته.

في البداية، اعتقد الكثير من المراقبين بأن الكرملين يلقي بثقله خلف حفتر الذي يسيطر على مساحةٍ أكبر من خصومه. فقد سافر حفتر إلى موسكو مرتين منذ عام 2016، وقام بزيارةٍ معلنةٍ شهيرةٍ لحاملة الطائرات الروسية الوحيدة المتمركزة على سواحل ليبيا. وأشارت تقاريرٌ صحفية إلى أنّ روسيا أمدت قوات حفتر بالأسلحة والمستشارين وطبعت عملاتٍ نقدية لحكومتهم. وصرّح رئيس مجلس النواب الليبي بأن حكومته طلبت الدعم العسكري الروسي، بالإضافة إلى أنّهم طلبوا تدريباتٍ وإصلاحاتٍ للمعدّات. وقد زعم أحد المتعاقدين من شركةٍ عسكريةٍ خاصةٍ روسيةٍ بأنّه عقد اتفاقاً لتوفير الأمن للمناطق التي يسيطر عليها حفتر. وقد أشارت تقارير أخرى بأنّ موسكو تولّت علاج مئات الجرحى من جنود حفتر في المشافي الروسية. وفي أكتوبر عام 2018، ذكرت إحدى الصحف بأن روسيا قامت بنشرٍ أعدادٍ قليلةٍ من القوات الخاصة الروسية لدعم حفتر.

وزعم الجيش الروسي بأنّه نشر أعداداً قليلةً من قواته على الجانب المصري من الحدود المصرية الليبية لدعم قوات حفتر. وتم رصد القوات الخاصّة الرّوسية والطائرات المسيرة في سيدي براني الواقعة على بعد 60 كيلومتراً من الحدود. وفي نوفمبر 2017، نشرت الحكومة الروسية نص اتفاقٍ ثنائيٍ بين روسيا ومصر يسمح بالاستخدام المتبادل للمجال الجوي والقواعد الجوية، ما افترضه الكثيرون بأنّه مرتبطٌ بالعمل المشترك في ليبيا. إلا أنّه بعد نشر مسودة الاتفاق، لم تظهر أي تقاريرٍ علنيةٍ جديدة عن وضع الاتفاق.

ومع ذلك، فروسيا لم تضع كل بيضها في سلة حفتر. وكما صرّح رجل الأعمال الذي يترأس "مجموعة الاتصال" المعترَف بها من قبل وزارة الخارجية الروسية ومجلس الدوما المدعو ليف دينغوف قائلا: *"في ليبيا، لا نريد أن نضع (نقرن) أنفسَنا مع أي جانبٍ"*. وبالفعل، فقد زار السّراج وأعضاءٌ أخرون روسيا على نحوٍ منتظمٍ والتقوا مع كبار المسؤولين الروس؛ حتى أنّ وزير الخارجية لحكومة الوفاق الوطني

سافر إلى روسيا مرتين في مايو 2018 فقط. ويبدو أنّ دينغوف تزعّم العلاقة مع السراج بتنسيقٍ عالٍ مع رئيس جمهورية الشيشان رمضان قديروف. فقد فاوض قديروف حكومةَ الوفاق الوطني مباشرةً على إطلاق سراح سفينةٍ تجاريةٍ روسيةٍ احتجزتها الحكومة عام 2016، واستضاف نائب السّراج في العاصمة الشيشانية غرزوني قبل مغادرة الأخير إلى موسكو عام 2017. كذلك أقامت شركة روسنيفت المملوكة من الحكومة الروسية عقوداً مع شركةٍ نفطيةٍ مملوكةٍ لحكومة الوفاق الوطني.

وعدا عن تلك الحكومتين، فقد تعاملت روسيا مع فصائل معروفةٍ في ليبيا، ونخصّ بالذكر الفصيل المسيطر على مدينة مصراته، فقد صرح دينغوف في تقاريرٍ بقيادته لوفودٍ روسيةٍ إلى مصراته وترتيبه لزيارات لمقاتلين مصراتيين إلى موسكو، ممن شاركوا في تحرير مدينة سرت من سيطرة تنظيم الدولة. ومن المؤكد بأن وفداً مصراتياً كان قد سافر إلى روسيا في أبريل عام 2017. وبالإضافة إلى عقدهم لقاءاتٍ في وزارتي الدفاع والخارجية، استُقبِل الوفد من قبل قديروف في غروزني.

بالإضافة للتعامل مع الفصائل الليبية، فقد شاركت روسيا مشاركةً فعّالة في المباحثات الدبلوماسية الإقليمية والدولية المرتبطة بليبيا. فعملت موسكو مع مصر والأمم المتحدة والإمارات العربية المتحدة وفرنسا، بالإضافة لإيطاليا في سبيل إيجاد تسويةٍ سياسيةٍ. فقد دُفِعت إيطاليا للتواصل مع روسيا نيابةً عن الاتحاد الأوروبي بعد أن امتد النفوذ الروسي للصّراع،وأشادت الأولى بدور الأخيرة في هذا الصّراع ودَعَتْ لافروف لزيارة روما بغرض المفاوضات. وبالنّسبة لباريس فقد اضطرت إلى أن تدعو موسكو لحضور اجتماعات مسؤوليها الكبار المتعلقة بالشّأن الليبي. على عكس الوضع في سوريا، فإن روسيا تبدو بأنّها تسعى لتسوية الصراع عبر مفاوضاتٍ برعاية الأمم المتحدّة. وفي عام 2017 وبالاشتراك مع الإمارات العربية المتحدةّ، نجحت روسيا على مدى 16 شهراً بعد إلحاحٍ في اقناع حفتر والسّراج ببدء المفاوضات. واستطاعت روسيا إثبات وجودها كدولةٍ وسيطةٍ في أي تسويةٍ سياسيةٍ ليبيةٍ قادمةٍ. ويبدو أن روسيا بتدخلها متوسط النطاق بليبيا قد كسبت فوائد جيوسياسيةً هائلةً جراء تعمّقها في هذا الصّراع. وقد كانت روسيا قبل أن تزيد من نطاق تدخلها عام 2015، دولةً في هامش الدبلوماسية الدولية المتعلقة بليبيا، بينما عام 2018، أصبحت محور هذه الجهود. وجميع اللاعبين

الفاعلين على الأرض يحاولون الآن خطب ودِّ موسكو. واستطاعت روسيا تعزيز دورها في ليبيا عبر قوىً إقليمية مثل مصر والإمارات، وعبر عضوين من الاتحاد الأوروبي والناتو هما إيطاليا وفرنسا. في الواقع ذكر أحد الذين قابلناهم أثناء بحثنا بأن معظم غاية روسيا من سياستها في ليبيا هو "إعادة بناء العلاقات مع فرنسا وإيطاليا". في نفس الوقت، فإن التدخل الروسي لحد الآن كلّف روسيا القليل نسبياً، وبتعاملها مع العديد من الفصائل الليبية استطاعت موسكو التقليل من التهديدات لمصالحها فيما لو اختارت الاصطفاف مع حفتر فقط.

لو غضضْنا النظر عن الدعم الذي تلقاه حفتر، فالجيش الروسي لم يتدّخل علانيةً في هذا الصّراع. حتى أن دينغوف صرح بأنّه من الصّعب عليه تخيل عمليةٍ أخرى للقوات الجوية الفضائية الروسية في ليبيا على غرار سوريا. وإذا ما تعمقّنا في الكلام، فمن غير الواضح لأي جهةٍ ستنحاز روسيا نظراً لعدم رجحان كفّة أي طرفٍ في الصراع. بالإضافة لذلك، فتقارير المقابلات أظهرت بأن الهيئات الحكومية الروسية تُفضل أطرافاً مختلفة. فقديروف ودينغوف يفضلان جزئياً حكومة السّراج، بينما تفضل وزارة الدّفاع الروسية حفتر، في حين تفضل وزارة الخارجية تسويةً دبلوماسية.

اليمن

حرّض اندلاع الحرب الأهلية في اليمن عام 2015 المتمردين الحوثيين (المدعومين من إيران) على قتال حكومة عبد ربه منصور هادي المدعومة من السّعودية وأنصار الرئيس الراحل علي عبد الله صالح. وهذا الفراغ في السّلطة ساعد القاعدة وتنظيم الدولة على اكتساب موطئ قدمٍ في اليمن. وفيما استمر التحالف بقيادة السّعودية في القصف حتى عام 2018، فقد احتفظ الحوثيون بالسّيطرة على العاصمة صنعاء.

توّخت روسيا الحذر من منح الدعم الكامل لطرفٍ ما، فاستقبلت موسكو مختلف الوفود من جميع الفصائل تقريباً. وفي أبريل عام 2015، لم تستخدم روسيا حق الفيتو ضدّ قرار مجلس الأمن 2216 الذي نص على حظر تصدير الأسلحة إلى الحوثيين. وبعد أن اضطر هادي إلى الخروج من اليمن،

قامت موسكو باستدعاء سفيرها من صنعاء. وفي عام 2017، اعترفت روسيا رسمياً بسفير حكومة هادي، وأفادت تقاريرٌ أيضاً بأنّها تولت طباعة العملة لصالح حكومة هادي.

في نفس الوقت، زارت وفودٌ حوثية موسكو، مقدمةً عروضاً اقتصادية بغرض استمالة روسيا للاعتراف بشرعية حكومتهم. كذلك أرسلت روسيا مساعداتٍ إنسانيةً إلى صنعاء. مع ذلك، فإن تقارير المقابلات أوردت بأن وزارة الخارجية الروسية لا تثق بالحوثيين. ولم تبدِ روسيا إلا قلقاً جراء القصف الجوي للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، بينما أدانت القصف الصاروخي الحوثي على العاصمة السعودية الرياض. ومع كل ذلك، فقد استخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن لنقض مشروع قرارٍ يدين إيران على تسليح الحوثيين، مع أنها ما تزال تصوت لصالح إبقاء حظر الأسلحة. ويبدو أن موسكو تخشى من أن تعكر (تضرّ) العلاقات مع إيران (والتي لا غنى عنها في العمليات الروسية الجارية في سوريا) جراء دعمها للحوثيين.

وفقاً لتقارير المقابلات، فإن العديد من اللاعبين اليمنيين التمس تدخلاً روسياً في اليمن لصالحه وهم: الحكومة الإيرانية، وذلك بالنيابة عن الحوثيين أوائل عام 2017؛ والحوثيون أنفسهم أثناء زياراتهم لموسكو؛ والرئيس اليمني هادي؛ والإمارات العربية المتحدة. بل إن وزير خارجية حكومة هادي قد طلب علانيةً من روسيا الضغطَ على إيران. ويبدو أن موسكو قد رفضت جميع هذه الطلبات. حتى أن فيتالي نعومكين أحد الناقدين الروس — وهو أحد المستعربين (المستشرقين) الروس البارزين – انتقد موقف موسكو "السّلبي"، واصفاً تدخل بلاده بأنّه *"لا يعدو من كونه عملاً دبلوماسياً روتينياً"*. ولذا فنحن نَعدّ التدخل الروسي في اليمن من فئة التدخل ضيق النطاق، وموقفه حياديٌ من اللاعبين المحلّيين، ولا يوجه دعماً مباشراً مؤثراً لأي طرفٍ ولكنه يحاور جميع الأطراف.

أفغانستان

ما بين عامي 2015-2016، بدأت روسيا بأخذ دورٍ أكثر فعاليةً في الحرب الأهلية الأفغانية، وتحديداً بزيادة التواصل مع طالبان. فبزوغ تنظيم الدولة هناك مع رؤيتها لخلافةٍ عالميةٍ جعل طالبان

خياراً مقبولاً كشريكٍ بالنسبة لروسيا، خاصةً وأنّها (طالبان) تركز على الوصول إلى السّلطة في أفغانستان. بينما تعدّ روسيا تنظيم الدولة في أفغانستان كتهديدٍ مباشرٍ لأمنها القومي. كما صرح زامير كابولوف – موفد روسيا الخاص إلى أفغانستان – قائلاً:

"لقد ازدادت قوة تنظيم الدولة، ووفقاً لتقديراتنا فقد تجاوز تعدادهم 10000 عنصر (بتاريخ ديسمبر 2017) وهذا الرقم في ازدياد. ويعود هذا الأمر جزئياً لقدوم المقاتلين ممن اكتسبوا خبرةً قتاليةً في سوريا والعراق. وأود أن ألفت انتباهكم إلى تمركز مقاتلي التنظيم شمال أفغانستان...فالتّنظيم صرّح وبكل وضوحٍ بأنه يهدف إلى نشر نفوذه إلى ما بعد أفغانستان...وهذا يمثّل تهديداً حقيقياً في المقام الأول لدول آسيا الوسطى والمناطق الجنوبية في روسيا."

هذا التهديد دفع موسكو للتعامل مع طالبان، التي تنشط في القتال ضد تنظيم الدولة في أفغانستان. وقال كابولوف: *"فمصالحنا تلتقي مع مصالح طالبان في المعركة ضدّ التنظيم"*. بالإضافة إلى ذلك، فموسكو تريد تعزيز تأثيرها على جماعةٍ تسيطر على ما يقارب 70% من مساحة أفغانستان، فمن الواضح بأنّها ستفرض دوراً رئيسياً لها في التسوية السياسية المستقبلية. وأوردت تقارير إعلامية نقلاً عن مصادر طالبانية، بأنّ ممثلي حركة طالبان "التقوا مسؤولين روس داخل روسيا وفي دولٍ أخرى عدّة مرات." وهذا الاتصال الدبلوماسي يمنح طالبان دفعةً إضافيةً من الشرعية الدولية والتنويع في العلاقات الخارجية.

منذ عام 2016، وبعض المسؤولين الأمريكيين يتهمون روسيا بتقديم الدعم العسكري لطالبان. فقد اكتُشفت معدّات روسية الصّنع في حوزة مقاتلي طالبان (مثل نواظير رؤيةٍ ليلية)، إلا أنّه لا توجد أدلةٌ معلنةٌ تؤكد إمداد موسكو طالبان بمعدات.

نحن نصنف التدخل الروسي في أفغانستان تدخلاً متوسط النطاق، تتعامل فيه مع عدّة أحزاب في هذا الصراع وتدعمهم. وانحصرت جهود موسكو في معظمه على الدور الدبلوماسي، إلا أنّها قدمت

دعماً للقوات الأمنية الحكومية الأفغانية، ومن المحتمل أنها قدمت شيئاً من الدعم العسكري لطالبان. هناك هدفٌ إضافيٌ من هذا التّدخل متوسط النطاق غير مواجهة تهديد تنظيم الدولة والمحافظة على نفوذٍ في طالبان، يتمثل بمكاسب جيوسياسيةٍ. فالتّدخل الرّوسي حتى الآن أعادها إلى قلب جهود الوساطة العالمية. وتبحث موسكو عن شراكةٍ إقليميةٍ مع دولٍ مثل إيران وباكستان والصّين لمعالجة الوضع الأمني في أفغانستان. بينما عانت علاقات موسكو مع كابول توتراً نتيجة مزاعم دعم الأولى لطالبان، إلا أنّ التداعيات كانت طفيفة.

ما دوافع التدخل الروسي؟

أبرز التحليل السابق عوامل عسكريةً وسياسيةً لعبت دوراً في صناعة القرار الروسي عبر التّدخل الخارجي في الصراعات الأهلية. وفي هذا القسم، سنحدد الدوافع المحورية للتّدخلات واسعة النطاق كالتي حدثت في سوريا ما بعد 2015 عبر المقارنة مع تدخلات على نطاقٍ أضيق. ثمّ سنعزل الدوافع المحورية للتدخلات متوسطة النطاق عبر المقارنة لثلاث أعمال تدخلٍ متوسطة النطاق مع اليمن التي هي الحالة الوحيدة لتدخلٍ ضيق النطاق.

العوامل السياسية الدافعة لتدخلٍ روسيٍ واسع النّطاق: المقارنة بين سوريا وحالاتٍ أخرى

العامل السّياسي	سوريا ما بعد 2015	سوريا ما قبل 2015*	ليبيا*	أفغانستان*	اليمن*
هزيمة عسكرية محدقة (يمكن منعها عبر التّدخل واسع النطاق)	نعم	لا	لا	لا	لا
تداعيات أمنية كبيرة	نعم	لا	لا	لا	لا
استنفاد الوسائل الأخرى	نعم	لا	لا	لا	لا
الفوائد الجيوسياسية من التّدخل واسع النّطاق	عالي	متوسط	متوسط	متوسط	منخفض
مخاطر وجودية قابلة للمعالجة ناتجة عن التّدخل واسع النّطاق	نعم	نعم	نعم	ممكن	نعم
غطاء الشرعية الدولية للتّدخل واسع النطاق	نعم	نعم	لا	لا	لا

ملاحظة: * تعني حالات من التّدخل متوسط النطاق أو ضيق النّطاق

التدخلات واسعة النطاق

في الجدول السابق، قارنا الحالة السورية ما بعد 2015 مع أربع تدخلاتٍ بتقييم مدى حضور العوامل المفتاحية في الحالة الأولى مع الأخريات. ونعني بأن الجدول السابق يغطي العناصر التالية في كل حالةٍ:

• في حال وقوع هزائم عسكريةٍ ما لم تتدخل روسيا على نطاقٍ واسع. ونقصد بالهزيمة العسكرية في هذا السّياق التي تنطوي على عواقب وخيمةٍ لا تندمل، والمشابهة لما كان يُتوقَّع من سقوط نظام الأسد.

• في حال استشف الكرملين تهديداً أمنياً محدقاً من الصّراع، مثل تهديداتٍ إرهابيةٍ لعقر ديارهم روسيا.

• في حال استنفاد الوسائل الأخرى للتدخل على نطاقٍ ضيقٍ مع فشلها في تحقيق أهداف روسيا.

• بالاعتماد على الفوائد الجيوسياسية المرجوة من توسيع التّدخل. وقد تتمثّل هذه الفوائد إما بدورٍ مركزيٍ يلعبه الروس في مفاوضات النّزاع، أو وسيلة ضغطٍ ضدّ دولةٍ ثالثةٍ (ضمن المنطقة أو خارجها)، أو التّأثير على مستقبل الدّولة التي تتدخل فيها روسيا. ونعترف بصراحة بأنّ تقديرنا للفوائد الجيوسياسية يتم وفق معيارٍ ذاتي (عكس موضوعي) كبرُ أو صغر.

• في حال كان التّدخل واسع النّطاق المزمَع شنّه قادراً على معالجة خطرٍ وجودي. ونقصد بالخطر الوجودي تهديد بقاء النّظام، أو وحدة (سلامة) أراضيه، أو خطر الدخول في صراعٍ مع خصمٍ متفوقٍ مثل الولايات المتحدة. ونعتبر المخاطر قابلةً للمعالجة في حال كانت صغيرةً أو يمكن التّخفيف منها بأعمالٍ انفراديةٍ من قبل روسيا.

• في حال كان التّدخل واسع النّطاق يتمتع بشرعيةٍ دولية.

يُظهر التقييم المقارن بأنّ الحالة الوحيدة للتّدخل واسع النّطاق– سوريا ما بعد 2015 – امتلكت العديد من العوامل الفريدة. وأبرزها ثلاثة دوافع سياسية مفتاحية والتي تغيب في حالات التّدخل الأربعة الأخرى.

الدافع الأول، ما ذكرناه آنفاً في الحالة السورية من الهزيمة العسكرية المحدقة التي تطلّبت تدخلاً واسع النّطاق للحيلولة دونه، وهذا الدافع غاب في الحالات الأخرى. وبالمقارنة مع الحالتين الليبية والأفغانية، لم تكن هناك هزيمةٌ عسكرية يمكن منعها بالتّدخل الواسع.

الدافع الثاني يتمثّل بالهاجس الأمني، وهو أقل حضوراً وأيسر علاجاً في الحالات الأربعة. ففي ليبيا على عكس سوريا، توجد القليل من المصالح الأمنية الروسية المباشرة عرضةً للخطر. وعلى الرغم من أن روسيا وجّهت مساعداتٍ لدعم المجموعات المقاتلة لتنظيم الدولة، فإن موسكو لا تشعر بتهديدٍ إرهابيٍ مباشرٍ من الحالة الليبية لعقر ديارها. فوفقاً لدينغوف، لا يوجد في ليبيا متطرفون إسلاميون من النّاطقين باللغة الروسية. ومن ثمّ فإن التّهديد الإرهابي العابر للحدود غائبٌ أساساً في الحالة الليبية. ومثلها الحالة اليمنية، فلا توجد تقاريرٌ تشير إلى متطرفين ناطقين باللغة الرّوسية في اليمن، ولا توجد روابط معروفةٌ بين المتطرفين اليمنيين والروسيين. ولا ترى موسكو في أفغانستان تهديداً إرهابياً، إلا أنه أبعد مدىً وأكثر انتشاراً مما في حالة سوريا 2015.

الدافع الثالث، كون الوسائل الأقل عنفاً في الحالات الأخرى كافيةً في تحقيق أهداف روسيا أو مازالت تنتج النتائج المطلوبة. فعلى سبيل المثال في أفغانستان، مازالت روسيا تسعى للتعامل – دون أن توسّع نطاق التدخل– مستخدمةً الدبلوماسية (ومن المحتمل الإمداد بالأسلحة) لتشكيل الوضع بما يناسبها. وفي ليبيا، فإنّه يظهر بأنّ التّدخل الروسي متوسط النطاق يحقق نتائج ملموسة.

وكما ذكرنا في الجدول السابق، فإن الفوائد الجيوسياسية المتوقعة أن تنتج من تصعيدٍ مفترضٍ للتّدخل لا تنحصر في سوريا عام 2015، إلا أنّ النتائج المتوقعة من هكذا إجراء في الحالات الأربعة الأخرى تبقى محدودةً. ويشير تحليلنا النّوعي لتصورات روسيا وصناعة قرارها في سوريا بأنّ الفوائد الجيوسياسية

كانت مهمةً ولكن لم تكن هي العامل والدافع الرئيسي. إلا أن التحليل المقارن يظهر بأن روسيا تتوقع بأن تُقدم لها سوريا فوائد جيوسياسية فريدةً مقارنةً بالحالات الأخرى. وللتبيين والصراحة، فإن التقييم الذي نقدمه لتصورات موسكو لمكاسبها الجيوسياسية من قرار تصعيدٍ مفترضٍ للتدخل تكهناتٌ إلى حدٍ ما. ومع ذلك، فيبدو منطقياً بأنّ نستنتج بأنّ الفوائد الجيوسياسية المرجوة من التدخل واسع النطاق كانت عاليةً على نحوٍ مميزٍ في سوريا عام 2015، مقارنةً بأوائل الصراع؛ وذلك قبل قطع العلاقات الروسية مع الغرب جراء الأزمة الأوكرانية الروسية، ومع ابتداء عمليات الولايات المتحدة للقضاء على تنظيم الدولة.

في ليبيا، تظهر المؤشرات قلّة الفوائد المجنية فيما لو صعدّت روسيا من تدخلها. ولهذا السبب لن تعزز وسائل ضغط روسيا على دولٍ ثالثةٍ أو ضمن ليبيا أكثر مما حققت بالتّدخل متوسط النّطاق. وعلى العكس من ذلك، فإنّ التّدخل الصّريح لصالح طرفٍ ما سيهدد علاقات موسكو مع الفصائل الأخرى وروابطها الدبلوماسية مع داعمي تلك الفصائل الخارجيين. ولذا، فالخبراء الروس متشكّكون من احتمالية وقوع تدخلٍ كبيرٍ في ليبيا. فكما يذكر أحدهم في المقابلات: *"إن هذا الصراع ليس صراعنا"*.

وكذلك في اليمن، فالفوائد الجيوسياسية المرجوّة من تدخلٍ كبيرٍ غير واضحٍ. وافترض البعض بأنّ الحافز المحتمل لتدخل روسيا يكمن في البحث عن قاعدةٍ بحريةٍ محتملةٍ في اليمن (أو الوصول إلى إحداها)، إلا أنّ موسكو تبدو غير مهتمةٍ بالحصول على قواعد في البحر الأحمر أو خليج عدن. بالإضافة لذلك ونظراً للحالة التي وصلت إليها الحرب الأهلية، فإن من المستبعد لموسكو أن تأخذ على محمل الجدّ الوعود المستقبلية المقدّمة من جميع الأطراف. وعلى العكس من ذلك، فإن موسكو واعيةٌ بأنّ تفضيلها للحوثيين سينَفّر السعودية والإمارات العربية، بينما إذا تدخلت لصالح هادي فستثير غضب طهران. وبمنتصف عام 2019، أصبحت هذه العلاقة مع الطرفين أهم من أي منفعةٍ محتملة من تدخلٍ واسع النّطاق في الحرب الأهلية اليمنية، فروسيا تحتاج إلى التّنسيق مع السّعودية في أسعار النّفط، وإلى تعاون إيران فيما يخصّ الصّراع السوري.

ويشير الجدول السابق بأن العامليَن الآخرين اللذين لعبا دوراً في صنع قرار توسيع التّدخل في سوريا "من مخاطر وجودية وشرعيةٍ دولية" لا تنفرد بها الحالة السورية، ولا سيما بأنهما موجودان في سوريا منذ وقتٍ طويلٍ قبل قرار التّدخل. وهناك القليل من الشّكوك بأن الأسد كان سيمنح روسيا إذناً رسمياً في تصعيد تدخلها قبل عام 2015 بفترةٍ طويلة. وأهم المخاطر الوجودية "من تهديداتٍ محتملةٍ لأمن النّظام أو خطورة المواجهة المسلحة مع خصمٍ كالولايات المتحدّة" في كل الحالات الأخرى تبدو قابلةً للمعالجة، مع استثناءٍ محتملٍ لأفغانستان والتي تبدو قابلية علاجها من الأخطار غير واضحة. فالتّدخل على نطاقٍ واسعٍ في أفغانستان يمكن أن يلهب مقاومةً شعبيةً قويةً جراء ذكريات الغزو السّوفييتي أو ستؤدي إلى صدامٍ مباشرٍ مع الولايات المتّحدة، والتي تحتفظ بقواتٍ في هذا البلد وستنازعها المجال الجوي.

وبذلك، فإن اقتراب هزيمةٍ عسكريةٍ، ووجود مخاطر أمنية هائلة، واستنفاد الوسائل الأخرى؛ كلّها تمثّل ثلاثة عوامل محوريةً أنتجتْ تدخلاً واسع النّطاق في سوريا. ومن المحتمل بأنّ أي تغييراتٍ تطرأ على هذه العوامل الثّلاث في الحالات الأخرى سترفع من احتمالية تصعيد التدخل الروسي. فالفوائد الجيوسياسية المتوقعة كانت عاملاً مهماً معززاً في الحالة السّورية، إلا أن تحليلنا المقارن يشير بأنّ غياب هذه المنافع لا يحول دون اتخاذ روسيا قرار زيادة نطاق تدخلها. ومن الجدير بالتّنويه، بأنّه لا يزال علينا دراسة تدخلاتٍ روسية خارجيةٍ تفتقر إلى غطاءٍ شرعيٍّ دوليّ.

والشرعية الدّولية ليست بأيّ حالٍ شرطاً كافياً كما أشرنا آنفاً وإن كانت تبدو ضروريةً. وركّز البعض ممّن قابلناهم بأنّ هذا عاملٌ مهمٌ لموسكو، كجزءٍ من جهودها لتظهر نفسها كقوةٍ كبرى مسؤولةٍ. وهكذا فإنّ صعوبة حصول روسيا على دعوةٍ رسميةٍ من حكومةٍ معترفةٍ بها دولياً من الدول الثّلاث يجعل التّدخل واسع النّطاق أقل احتمالاً. ففي ليبيا على سبيل المثال، من غير المحتمل أن تدعو حكومة الوفاق الوطني المعترَف بها دولياً روسيا للتدخل، ولا يبدو منطقياً دعوة كابول لموسكو كذلك.

لكن لا يمكن أن يُعتَمد على العوامل السّياسة وحدها للتدّخل في سوريا عام 2015؛ فعوامل التّمكين (التيسير أو التّسهيل) العسكرية "تحديداً وجود حلفاءٍ على الأرض والمجال الجوي المفتوح للوصول لمسرح الحرب، والقابلية على استخدام القواعد الجوية والموانئ، وعدم التّنازع في المجال الجوي" شروطٌ ضروريةٌ. وكما رأينا في الجدول السابق، فسوريا هي الدولة الوحيدة المواتية لتدخلٍ واسع النّطاق مقارنة ببقية الدول الثلاثة. ومع ذلك، فالعديد من العوامل الموجودة في سوريا، مثل فتح المجال الجوي إلى منطقة الصّراع، موجودةٌ أيضاً في ليبيا وأفغانستان. (يمكن القول بأن أفغانستان أكثر إشكالاً للقوات الجوية الفضائية الروسية، لأنّه من المحتمل أن تتنازع على المجال الجوي مع القوات الجوية الأمريكية). ولكن حتى مع وجود الشروط العسكرية المسَهّلة، فمن غير المحتمل أن تتدخّل روسيا على نطاقٍ واسعٍ لغياب العوامل السياسية التي ذكرناها. فالعوامل العسكرية لا تدفع بالتّدخل، بل تيسره فقط.

وبالإيجاز، فإنّه في خريف عام 2015، أحاطت بسوريا مجموعةٌ من الظروف الشّاذة جداً:

- اعتقاد روسيا بأن هزيمة عسكرية لا يُمكن علاجها كانت على وشك الحدوث، فيما لو لم تتدخل على نطاقٍ واسعٍ.
- تقدير موسكو، بأنّها لولا تدخّلها لحدثت عواقب أمنية وخيمةٌ.
- تجريب وسائل بديلةٍ لمنع هذا المسار من الأحداث وفشلها في تحقيق نتائج.
- توقّع فوائد جيوسياسيةٍ ملموسةٍ من التّدخل.
- الافتراض بأنّ المخاطر الوجودية الكامنة قابلة للعلاج.
- تقديم الشركاء المحلّيين والإقليميين للشرعية الدولية، وسهولة الوصول، والقوات البرية والقواعد.
- قدرة القوات الجوية الفضائية الروسية على العمل في مجالٍ جويٍ غير متنازعٍ.

عوامل التيسير العسكرية للتدخل الروسي واسع النّطاق

العامل	سوريا	ليبيا	أفغانستان	اليمن
قواتٌ بريةٌ صديقةٌ	نعم	نعم	محتمل	لا
فتح المجال الجوي إلى منطقة النزاع	نعم	نعم	نعم	غير محتملٍ
السماح باستخدام القواعد الجوية	نعم	ممكن	غير قابلٍ للتطبيق	لا
السماح باستخدام الموانئ للبحرية الروسية	نعم	محتمل	غير قابلٍ للتطبيق	غير محددٍ
غياب الخصم النّد؛ عدم ازدحام المجال الجوي	لا	نعم	لا	لا
عدم التنازع على المجال الجوي كله أو أغلبه	نعم	نعم	ممكن	نعم
تاريخ من التّعاون الدفاعي (العلاقات العسكرية أو مبيعات السّلاح)	نعم	قليل	قليل	قليل
مصادر استخباريّة مُعتمدةَ على الأرض	نعم	قليل	نعم	لا
فتح المجال البحري	نعم	نعم	غير قابل للتطبيق	لا

من الصّعب أن تجد مثل هذه الظروف تتحقّق في أيٍ من الدول الأخرى التي وضعناها في الدّراسة فيها، مما يجعل الحالة السورية حالةً فريدةً بالفعل. وإذا ما أُريد من روسيا تغيير حساباتها فيما يخصّ تصعيد تدخلها في الحالات الثلاثة الأخرى فيجب أن تتغير العديد من العوامل. ويبدو في هذا الصّدد بأنّ أفغانستان هي الحالة الأكثر قبولاً لمثل هذه التغييرات، فإذا ما قارنّاها بليبيا أو اليمن فإن التهديد الإرهابي من أفغانستان أشدّ إلحاحاً ومن المنطقي أن يكون أكثر حدةً. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ التّحديات اللوجستية في هذه الحالة أقل نسبياً نتيجة لقرب أفغانستان من روسيا وحلفائها في آسيا الوسطى، فالعديد من عوامل التّسهيل العسكرية موجودة أو محتملة ومنها غير قابلةٍ للتّطبيق بسبب الفوارق الجغرافية. فعلى سبيل المثال، تحتفظ روسيا بقواعد جويةٍ في قيرغيزستان. وإذا ما توطّدت علاقاتها مع طالبان، فإن روسيا ستكسب شريكاً على الأرض يستطيع أن يواجه تهديد تنظيم الدولة، ويُرجَّح بأن يكون شرطاً مسبقاً ضرورياً حتى يحدث التدخل. حتى أنّه صُرّح في إحدى المقابلات بأنه: " *يُحتَمل بأن تصبح طالبان قوةً روسيةً على الأرض*". إلا أنّه مع كل هذه التّسهيلات فهناك عوامل أخرى "من أبرزها المخاطر الوجودية وغياب الشرعية الدولية" تَحُول دون حدوث التّدخل واسع النّطاق.

التدخلات ضيقة النّطاق

على النقيض من ذلك، فإن دوافع التّدخلات ضيقة النطاق التي ندرسها في هذا التقرير في الغالب لا تنفرد بها الدول التي نفحصها. ويقارن الجدول التالي بين العوامل السّياسية الكامنة وراء صنع القرارات في حالات التّدخل متوسّطة النطاق الثلاثة مع حالةٍ واحدةٍ لتدخلٍ ضيق النّطاق. (في هذه الحالات لا يوجد تدخلٌ عسكريٌ صريح، وعوامل التّسهيل العسكرية غير قابلةٍ للتّطبيق.) وبالاستناد على التحليل في القسم السابق، نلخص العوامل التالية في هذه الحالات:

- مدى الفوائد الجيوسياسية المتوقعة والمرجوّة من توسيع نطاق التّدخل إلى نطاقٍ متوسطٍ
- القابلية المتوقعة لعلاج تكاليف التّدخل متوسط النطاق ومخاطره

- التهديد المباشر المتوقع لأمن روسيا القومي والذي ينبع من النّزاع

العوامل السّياسية التي تدفع بالتّدخل متوسط النّطاق الروسي

العامل	سوريا ما قبل 2015	ليبيا	أفغانستان	اليمن*
الفوائد الجيوسياسية من تدخلٍ متوسط النّطاق	متوسطة	عالية	متوسطة	قليلة
قابلية علاج تكاليف التّدخل متوسط النطاق ومخاطره	نعم	نعم	نعم	نعم
التهديد المباشر لأمن روسيا القومي النّابع من النزاع	متوسطة	منخفضة	عالية	منخفضة

ملاحظة: *= حالة من التّدخل ضيق النطاق

فيما يخصّ العوامل السّياسية، فمن الراجح بأن موسكو توقّعت على الأقل بأن يدرّ التّدخل متوسط النّطاق في الثّلاث حالات المذكورة مكاسبَ جيوسياسيةٍ معتدلة. وكما أشرْنا آنفاً في سوريا فمنذ بدايات عام 2012، ظهر بأنّ الكرملين قد اقتنع "وحتى جنى" بالمكاسب الجيوسياسية الناتجة من دعم نظام الأسد، وذلك من ناحية موقفها الإقليمي والدولي. وفي ليبيا، ظهر بأنّ الهدف الجزئي من

قرار زيادة التّدخل هو زيادة نفوذها وتقوية وسائل ضغطها ضمن البلد، وكذلك مع مصر والإمارات وفرنسا وإيطاليا. وبالنّسبة لأفغانستان، فإنّ السبب في زيادة تدخلها يعود جزئياً إلى محاولتها إعادة فرض دورها في المنطقة، وتعزيز نفوذها مع قوىً إقليميةٍ أخرى (مثل الصين وباكستان والهند)، وفرض مركزيتها في عملية التسوية. بينما في اليمن على النقيض من ذلك، فيبدو أن موسكو لا تتوقع إلا القليل من المكاسب الجيوسياسية بزيادة تدخلها، بل وتتوقع عواقب جيوسياسيةٍ سلبية كبيرة وبالأخص على علاقاتها مع القوى الإقليمية الرئيسية.

تظهر التكاليف والمخاطر من جراء تصعيد التدخل إلى نطاقٍ متوسطٍ قابلةً للمعالجة في جميع الحالات، فسهولة المعالجة نابعةٌ من طبيعة التّدخل متوسط النطاق التي غالباً ما لا تؤدي إلى صدامٍ مع خصومٍ أندادٍ أو إلى اضطراباتٍ سياسيةٍ محلية.

وبالنّسبة لمستوى التهديدات الأمنية المباشرة، فإنّه يتفاوت عبر هذه الحالات الأربعة. فهو الأعلى في الحالة الأفغانية لقربها من روسيا وللمخاطر المتوقّعة من انتشار التطورات المزعزعة للاستقرار عبر الحدود الأفغانية إلى دول آسيا الوسطى الحليفة لروسيا. بالنّسبة للحالة السورية ما قبل عام 2015 فقد حدّدْنا بأنّ تهديدها من المستوى المتوسط، حيث لم تكن انتصارات تنظيم الدولة ولا ضعف الأسد ظاهراً على السّطح بعد. وفي ليبيا، يبدو بأنّ التّهديد تجاه الروس قليلٌ نسبياً، فليس هناك ارتباطاتٌ إرهابية عابرةٌ للحدود بين الإرهابيين في ليبيا وبين الإرهابيين في روسيا، ولا قربٌ جغرافيٌ بين البلدين كما هو الحال في أفغانستان. كذلك فالصراع في اليمن يظهر بأنّه لا يشكّل تهديداً مباشراً لروسيا.

وبالخلاصة، فيظهر لنا بأنّ التّكاليف القابلة للعلاج هو شرطٌ مسبقٌ لحدوث تدخلٍ متوسط النّطاق، ولكن تبقى المكاسب الجيوسياسية المتصورة أو التهديدات الأمنية المتصورة أو كلاهما الدافعين الرئيسيين. وتشير المقارنة إلى أنّ الصراعات حتى تُحدث تدخلاً متوسط النّطاق إما أن تشكّل تهديداً عالي المستوى (كما في أفغانستان)، أو أن تقدّم وعوداً بمكاسب جيوسياسيةٍ عاليةٍ (كما في ليبيا)، أو أن يكون هذان العاملان متوسطين (كما في سوريا ما قبل 2015).

بينما في اليمن، نستطيع أن نرى كيف أن تلك العوامل كلها تتظافر لتمنع من تصعيد التّدخل الروسي. وكما أشرْنا آنفاً، فإن مستويات كلٍ من المنافع الجيوسياسية المرجوة من التّدخل والتهديدات للأمن القومي الروسي تبدو منخفضةً. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشار الكثيرون ممّن قابلناهم بأنّ المخاطر التي تهدّد روابط روسيا مع اللاعبين الإقليميين الرئيسيين من جراء توسيع التّدخل في المنطقة عاليةٌ للغاية.

الاستنتاجات

إن دراستنا لعملية صنع القرار الروسية للقيام بتدخلات خارجية تشير إلى عدّة مضامين:

- **أولاً، من غير المحتمل حدوث تدخلٍ واسع النّطاق في ليبيا أو اليمن أو أفغانستان في ظلّ الظروف الحالية.** ولكي يتحقّق مثل هذا التّدخل، يجب أن يتحتّم وقوع هزيمةٍ عسكريةٍ لها تداعياتٌ أمنيةٌ خطيرةٌ على روسيا وأن تكون هذه الهزيمة يمكن منعها بالتّدخل العسكري واسع النّطاق (فمثلاً، تنظيم الدولة على أعتاب السّيطرة على الولايات الشّمالية الغربية لأفغانستان).
- **ثانياً، من المحتمل أن تُجرّب موسكو وسائل أخرى لمعالجة المشكلة بما فيها الوسائل الدبلوماسية، وستعتمد أكثر فأكثر على التّدخل متوسط النّطاق قبل اللجوء إلى التّصعيد النّهائي، ومن غير المحتمل أن يأتي التّدخل واسع النّطاق فجأةً من دون مقدّمات.**
- **ثالثاً، من المهمّ لروسيا الحصول على شرعيةٍ دوليةٍ للقيام بتدخلٍ واسع النّطاق، وهذا غير متوفرٍ في حالات البلدان الثلاثة الأخرى.**
- **رابعاً، من بين هذه الدّول الثلاث التي ندرسها فإن أغناها بعوامل التّيسير (التمكين) العسكرية لتدخلٍ واسع النّطاق في الوقت الحاضر هي ليبيا.**

ولولا الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان وغلبة الظنّ بأنّ القوات الجوية الأمريكية ستنافس الروس في السّيطرة على المجال الجوي؛ لكان من الراجح بأنّ تكون أفغانستان مساويةً لليبيا في قدرة الجيش الروسي على معالجة المخاطر فيها بيسرٍ. بينما تمثّل اليمن معضلاتٍ لوجستيةً شاقة.

- **خامساً، ستُصعّد موسكو من تدخلها في اليمن في حال جنَتْ مكاسب جيوسياسيةً أكبر من تدخلٍ متوسط النّطاق فيها (مثل لعب دور وسيطٍ في صنع السلام بين الرياض وطهران)، أو نبَع تهديدٌ مباشرٌ أكبر (مثل في حال ظهور متطرفين في اليمن مرتبطين بإرهابيين روس) وذلك شريطة أن تكون تكاليف التّدخل قابلةً للمعالجة.** ونفس هذا المنطق فيما يخصّ الدّوافع التي توسّع التّدخل من تدخلٍ ضيق إلى تدخل متوسط؛ يمكن تعميمه في الحالات المستقبلية للتدخلات الرّوسية في الصراعات الأهلية.
- **أخيراً، بقي علينا أن نراقب تدخلاً واسع النّطاق تقوم فيه روسيا بدعم أطرافٍ متعدّدة على الأرض.** ومن المرجح بأنّ روسيا ستلقي بكامل ثقلها خلف أحد الأحزاب فيما لو زادت من تدخلها في ليبيا أو أفغانستان. ووفقاً لكتاباتنا، فإن من غير المرجح حدوث مثل هذه التّطورات.

لقد كان التّدخل الروسي واسع النّطاق في سوريا بعد عام 2015 نتيجة اجتماع عددٍ من الظروف الاستثنائية، ويبدو أن تحقق مثل هذه الظروف في سياق صراعاتٍ أهليةٍ أخرى ندرسها غير محتمل. إلا أنّ تحليلنا يشير إلى قلّة العوائق أمام روسيا للتدخل على نطاقٍ متوسطٍ. فإذا ما كانت المخاطر لمثل هذه التّدخل قابلةً للعلاج والمكاسب الجيوسياسية المرجوة من التّدخل في الصّراع عاليةً، أو تحقق مستوىً متوسطٍ من الأمرين الآنفين؛ فإنّه من الراجح أن تقوم روسيا بتدخلٍ متوسّط النّطاق.

وبالرغم من بعد احتمال وقوع تدخلٍ خارجي روسيٍ على مقياس التّدخل في سوريا في مناطق الصراع الأخرى، فإنّه ينبغي على القوات الجوية الأمريكية إعداد خطةٍ تحسباً لمثل هذه الاحتمالية الطارئة،

وخصوصاً في حال تعرُّض المصالح الاستراتيجية لخطرٍ مُحقّق. وقد أظهر سلاح الجو الفضائي الروسي مقدرةً على العمل في الخارج، ومن الحكمة بمكانٍ أن نفترض بأنّ الظروف التي ستدفع القيادة السّياسة للتّدخل قابلةٌ للتّحقق يوماً ما. ولِتعلم القوات الجوية الأمريكية بالأخص، بأنّ وجودها في منطقة صراعٍ محددةٍ لن يردع القوات الروسية الجوية الفضائية من العمل على مقربةٍ منها.

مع ذلك، فإن هذا البحث يكشف وجود مؤشراتٍ مسبقةٍ (نُذُر) ملموسة لأي تدخلٍ روسيٍ واسع النّطاق على الصّعيدين الدبلوماسي والعسكري. ومن المرجح بأنّ موسكو ستسعى لاستخدام وسائل أخرى ضيقة النّطاق قبل اللجوء إلى التّدخل العسكري المكشوف. فعلينا أن نرقب موسكو وهي تستخدم هذه الوسائل وتفشل في تحقيق أهدافها قبل أن تفكر في أعمالٍ واسعة النّطاق. كذلك علينا أن نراقب عن كثبٍ عاملاً آخر وهو التّصور الروسي للتهديدات؛ فموسكو في الغالب لن تلجأ إلى الاستخدام القوة العسكرية علانيةً إلا عندما ترى في حالةٍ ما تهديداً مباشراً لأمن عقر دارها. يمكن أن يتم توجيه القوات الجوية الأمريكية في أوروبا والقوات الجوية الأمريكية في أفريقيا (USAFE-AFAFRICA) وقسم جمع المعلومات الاستخباراتية للقوات الجوية بالاستفادة من هذه المؤشرات لِتُمَدّ بالتّحذيرات المبكرة عن تدخلاتٍ مستقبليةٍ روسيةٍ.

إن تزايد رغبة روسيا في التّدخل على نطاقٍ أضيقٍ له تداعياتٌ عاجلةٌ على المصالح الأمريكية والقوات الأمريكية عامةً والقوات الجوية الأمريكية خاصةً. وعلى صانعي القرار من المدنيين والعسكريين الأمريكيين أن يفترضوا بأنّ روسيا لن تتردّد عن التّدخل في أي صراعٍ له انعكاسٌ على مصالحها. وعلى الجيش الأمريكي أن يتوقع وجود قواتٍ روسيةٍ حتى ولو سراً أو بأعدادٍ قليلة في أي مناطق صراعٍ ضمن إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وما وراءهما، وهذا سيشكّل مخاطر عملياتيةً وتصعيديةً جمّة للقوات الأمريكية العاملة في نفس المسارح. وعلى المخطّطين أن يكتشفوا مصالح روسيا في كل دولةٍ ضمن الإقليم، وأن يتوقعوا منافسةً معها على التّموكز في هذه الدّول أو فرض مجالات نفوذٍ فيها، تلك الدّول التي حققت فيها موسكو تغلغلاً (إنجازاتٍ) دبلوماسيةً وعسكريةً – سياسية. فموسكو تعمل على نحوٍ متزايدٍ في تنمية شركائها في مناطق غابت عنها سابقاً. ففي المستقبل، ستواجه القوات

الأمريكية الجوية مجالاً جوياً أكثر ازدحاماً – إن لم يكن أكثر تنازعاً – في مناطق مسؤولية سلاح الجو الأمريكي في أوروبا وأفريقيا. وعدا عن التّفكير في تزايد نشاط القوات الروسية النظامية، فإنّ ممّا يزيد التّعقيدات على مُخَطّطينا وينوّعها احتماليةُ حضور قواتٍ روسيةٍ سريةٍ أو متعاقدة. فيجب تطوير توجيهاتٍ دائمةٍ للقيادة وإجراءاتٍ لمعالجة أي تهديداتٍ محتملةٍ نابعةٍ من هذه القوات في الوقت الذي لا نسعى فيه إلى تصعيدٍ مقصود. إنّ تزايد نشاط روسيا وفعاليتها يمثّل واقعاً جديداً ينبغي إدراجه في خطة الاستراتيجية الإقليمية للقوات الجوية الأمريكية في أوروبا وأفريقيا وفي خطط الطوارئ. تمتاز طبيعة تخطيط القيادة لأفريقيا بكونه تعاونياً منذ وقتٍ طويل. وتَزايد تدخل روسيا في القارة يجبر المخطّطين على أن يحسبوا في استراتيجيتهم لأفريقيا حسابَ التّنافس الاستراتيجي مع روسيا. يمكن استخدام التعاون الأمني كوسيلةٍ لتقوية النفوذ مع شركاء محورين في المنطقة ممّن تسعى موسكو إلى تنمية علاقاتها معهم. ويمكن أيضاً للقوات الجوية الأمريكية في أوروبا وأفريقيا أن تعمل مع حلفائها الأوروبيين ممّن تقلقهم أصلاً التهديدات النّابعة من شمال أفريقيا، وذلك عن طريق مواجهة السّلوكيات الروسية الإشكالية في المنطقة.